مقتطف الصحف الصهيونية

الأربعاء 18 كانون الثاني 2023

أبرز عناوين الصحف

هآرتس:

- في تل ابيب يحاولون التقليل من أهمية اعلان 90 دولة عن قلقها من فرض العقوبات على الفلسطينيين لكنهم يخشون من تحركات خفية

- المستشارة القانونية للحكومة لنتنياهو: تناقض المصالح مع الجهاز القضائي ما زال قائما (يمنع نتنياهو من التدخل بالجهاز القضائي بسبب محاكمته)

- الولايات المتحدة تنقل القذائف من مخازنها بإسرائيل الى أوكرانيا

- وفد من أعضاء الكونغرس سيزور تل ابيب لكنهم أعلنوا عن مقاطعة الوزراء بن غفير وسموتريش

معاريف:

- يهددون قضاة المحكمة العليا: حزب شاس يهاجم ويهدد إذا تم الغاء تعيين درعي وزيرا فانهم يطلقون الرصاص على رؤوسهم

- حدث دبلوماسي محرج في المكان المقدس: منع السفير الأردني من الدخول للأقصى

- تقرير: إيران تنصب بطاريات للدفاع الجوي في دمشق

- نتنياهو: حماس مسؤولة عن مصير منغستو

- مصادر في النيابة العسكرية: الحصانة للجنود من التحقيق معهم تشكل خطرا عليهم في المحاكم الدولية

- أعضاء الكنيست يرفعون رواتبهم بنسبة 5.1%

يديعوت احرونوت:

- عضو كنيست من حزب شاس يهدد قضاة المحكمة العليا: إذا ألغى القضاة تعيين درعي وزيرا فانهم كمن يطلقون الرصاص على رؤوسهم

- التقديرات في الحكومة أن المحكمة ستلغي تعيين درعي وفي الغرف المغلقة، هجوم: المسؤولية تقع على نتنياهو وهو من يجب أن يحل المشكلة

- في الليكود: لا يمكن إيجاد حل سريع للمشكلة وإقرار قانون الإصلاحات في المحكمة العليا

- نتنياهو: المسؤولية على مصير الأسير منغستو تقع على حماس

- رفع ميزانيات المؤسسات التعليمية لأحزاب الحريديم

- 170 رئيسا للسلطات المحلية يحتجون على قرار وزير التربية والتعليم: لا نوافق على تحويل اموالنا للحريديم

- زيارة سفير الأردن للأقصى تحولت الى أزمة دبلوماسية وافراد الشرطة يمنعونه من الدخول

- المحلل العسكري يوسي يهوشوع يكتب: على رئيس الأركان الجديد ان يحافظ على الهدوء في الساحة الفلسطينية كي يتمكن الجيش من الاستعداد الى عملية ضد ايران

- الطواقم الطبية على وشك الانهيار بسبب امراض فصل الشتاء

- جندي حاول الانتحار وهو بوضع حرج في معسكر للجيش الذي قتل فيه جندي بعد انفجار قنبلة في حقيبته

تايمز أوف اسرائيل:

. نتنياهو يقول إن منغيستو المحتجز في غزة "على قيد الحياة"، وحركة حماس هي المسؤولة عن مصيره

.والدة منغيستو المحتجز في غزة: "صوته مختلف، أريد النظر في عينيه"

.ربع مليار شيكل قيمة الديون الانتخابية التي تراكمت على الأحزاب

* * *

عين على العدو الأربعاء 18-1-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- المتحدث باسم جيش العدو :قوات الجيش اعتقلت خلال الليل 7 فلسطينيين من أنحاء الضفة الغربية وضبطت أسلحة وذخيرة، كما قامت القوات بتأمين "اقتحام" المستوطنين لقبر يوسف في نابلس، حيث تعرضت القوات لإطلاق نار وإلقاء عبوات ورشق حجارة وزجاجات حارقة دون وقوع إصابات.
- قناة كان العبرية :نشر أول: هنية والعاروري أصدرا إيعازاً بتجهيز خطة لاختطاف "جنود إسرائيليين" بشكل مفاجئ عند الحدود مع غزة، من أجل دفع صفقة تبادل أسرى.
- موقع والا العبري :تعرضت "قوات الجيش الإسرائيلي" لإطلاق نار كثيف بالقرب من قبر يوسف في نابلس.
- إنقاذ بلا حدود :أضرار في مركبات للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة شمال شرق رام الله.
  أضرار في حافلة للمستوطنين، بعد رشقها بالحجارة، قرب العروب.
  أضرار في حافلة للمستوطنين، بعد رشقها بالحجارة، على طريق غوش عتصيون-الخليل، بالقرب من بيت أمر.
- قناة كان العبرية :بعد الاحتفالات بإطلاق سراح كريم يونس :سيتم الإفراج عن شريكه في العملية الأسير" ماهر يونس "من سجن كتسيعوت يوم الخميس، تم استدعاء أفراد عائلته وإبلاغهم بعدم السماح بأي احتفالات بخروجه وتعهدوا بعدم نصب خيمة للزوار.
- المتحدث باسم جيش العدو :قامت قوات الجيش بتحييد مسلح فلسطيني قرب حلحول نفذ عمليتي إطلاق نار خلال الـ 48 ساعة الماضية، واحدة وقعت يوم الأحد نحو حافلة للمستوطنين، والثانية قبل قليل نحو قوات الجيش التي ردت وقامت بتصفيته.

- مكتب نتنياهو :رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو: "لا تكف إسرائيل عن مساعيها لإعادة أفرا منغيستو وبقية الأسرى والمفقودين، أمس تلقينا تأكيداً آخر لما كنا نعرفه طوال الوقت وهو أن أفرا على قيد الحياة، هذا شاب لا يتمتع بصحة جيدة، والمسؤولية عن مصيره تقع بالكامل على عاتق حماس."
- حدشوت بتاخون سدي :اعتقال فلسطيني ضبط بحوزته سكين قرب مستوطنة "ألون موريه."
- حدشوت بتاخون سدي :فلسطينيون ألقوا أمس زجاجات حارقة على موقع عسكري بالقرب من قلقيلية ما تسبب باندلاع حريق تم إخماده من قبل قوة في المكان، لم تقع إصابات.

الشأن الإقليمي والدولي:

- إذاعة جيش العدو :نيويورك تايمز: الولايات المتحدة ترسل للجيش الأوكراني حوالي 150 ألف قذيفة من مخزوناتها في "إسرائيل."
- المتحدث باسم جيش العدو :اعتقلت قوات الجيش الليلة الماضية 5 مشتبهين بهم تسللوا من جهة الأراضي السورية إلى الداخل، نقلوا للتحقيق، وأعيدوا اليوم إلى سوريا.
- قناة كان العبرية :تعقيباً على منعه من دخول المسجد الأقصى، السفير الأردني" :لن أطلب الإذن لدخول الأقصى فالأردن هو صاحب المكان."
- هآرتس :فرضت هيئة حماية الخصوصية في اليونان غرامة على شركة التجسس الإلكترونيIntelxa ، المملوكة لمسؤول كبير سابق في "الاستخبارات الإسرائيلية."

الشأن الداخلي:

- والدة أفيرا منغستو في مقابلة حصرية للقناة 12" :أريد ابني، أريد أن يُسمح لي برؤية ابني، آمل أن أراه قريباً جالساً بجواري."
- يوسي يهوشع :يعتزم رئيس الأركان الجديد "هرتسي هاليفي"، خفض ظهوره الإعلامي مقارنة بسلفه كوخافي، لذلك من المتوقع أن نرى صوراً أقل له من الجولات والزيارات أو المؤتمرات والخطب.
- يديعوت أحرونوت :للمرة الأولى منذ توليه منصبه، التقى وزير الحرب "يوآف غالانت" ظهراً مع رؤساء المجالس في غلاف غزة ورؤساء بلديات مدن الجنوب، تناول الاجتماع الاحتياجات الأمنية للمستوطنات والمدن.
- موقع القناة 7 :الحاخام يعقوب آرييل: "المحكمة العليا الإسرائيلية تجعل العالم ينظر إلينا كمحتلين."

- مكور ريشون :قبيل قرار "المحكمة الإسرائيلية" العليا: حزب "شاس" يلمح إلى أن درعي قد يكون الرجل الذي يوقف الإصلاحات القضائية.
- موقع القناة 7 :في حزب الليكود، عُرض على عضو الكنيست "بوعز بيسموت" منصب رئيس "وزير الخارجية الإسرائيلي"، وفي الوقت ذاته تلقى أيضاً عرضاً لتعيينه "سفيراً لإسرائيل" في فرنسا.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- حِراك (نقف معا) في "إسرائيل :"من المثير للغضب أن نرى الغموض الذي تعامل به "الحكومة الإسرائيلية" مع قضية بعض المحتجزين في غزة -مثل منغستو والسيد- لمجرد أنهم ينتمون إلى مجتمعات اعتادت الحكومة على التقليل من شأنها واستبعادها، إننا نساند عائلات جميع الأسرى والمفقودين على أمل إطلاق سراحهم، وأن نعيش جميعاً في سلام.
- رونين ماريف عضو في مجموعة النشطاء "أصدقاء أفيرا :"عائلة منغيستو في مأزق، وتواجه مأساة إنسانية، ليس لديها الأدوات والقدرات للتأثير في "المجتمع الإسرائيلي" وصناع القرار، يجب مساعدتهم لإعادة ابنهم من غزة، حماس أوضحت لنا من خلال الفيديو، أنه من الصواب إجراء مفاوضات، يجب ألا نفوت الفرصة، يجب إجراء مفاوضات وإعادة الأسرى الأربعة.
- "ديفيد ميدان" منسق شؤون الأسرى والمفقودين السابق والمقرب من عائلة منغيستو" :حماس نشرت الفيديو لخلق رأي عام في "إسرائيل"، حتى تنفذ العائلة ضغوطا وتحقق مبتغاها، الفيديو أعاد القضية إلى الطاولة، ومن هنا الطريق إلى المفاوضات طويل."

* * *

مقالات

i24news: وفد إسرائيلي يعقد اجتماع قمة بالأمم المتحدة حول صناعة السايبر العالمية

جاء هذا في ظل التهديدات المتزايدة لهجمات السايبر في أنحاء العالم

أجرت بعثة إسرائيلية الى الأمم المتحدة بالتعاون مع وحدة السايبر الوطني ومجموعة Team8 جلسة قمة خاصة لصناعة السايبر العالمية على خلفية هجمات السايبر المتزايدة في أنحاء العالم ضد الشركات الخاصة والدول . وتناول هذا الاجتماع الخاص التعاون المطلوب بين الدول والشركات الخاصة في إطار الدفاع عن المواطنين من هجمات السايبر .

وقال السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة جلعاد أردان إنه:"كقوة دفاعية الكترونية، لدى إسرائيل شعور بالإلتزام بمساعدة الدول الأخرى، يجب علينا بناء ' قبة سايبر' تحمينا من هجمات السايبر والتهديدات الألكترونية. دول الإرهاب مثل إيران والمنظمات الإرهابية-تستخدم السايبر للهجوم دون الكشف عن هويتها وعدم دفع الثمن، ويجب علينا أن نفهم هذا التهديد والاستعداد له وهنا في الأمم المتحدة لدينا هذه الفرصة".

* * *

i24news: الولايات المتحدة ترسل إلى أوكرانيا قذائف مدفعية مخزنة في إسرائيل

التقرير الأمريكي يقول إن القذائف من مخزون الولايات المتحدة في إسرائيل لغرض الطوارئ

افادت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية أن الولايات المتحدة سترسل قذائف مدفعية مخزنة في إسرائيل الى اوكرانيا بغرض استخدامها لحالات الطوارئ أثناء النزاعات في الشرق الأوسط، وذلك لمساعدتها في حربها ضد روسيا. وأفيد ايضا أن البنتاغون أرسل نحو 150 ألف قذيفة مخزنة في إسرائيل نقلت الى أوكرانيا عن طريق بولندا، وكميه مشابهة سيتم إرسالها خلال الفترة القريبة .

ووفقا للتقرير، طلب وزير الدفاع الأمريكي لويد اوستن من وزير الأمن الإسرائيلي السابق بيني غانتس بتنفيذ العملية. الأخير عرض الموضوع أمام المجلس الأمني المصغر، وأوصى جهاز الأمن الإسرائيلي بقبول الخطة لتجنب أي توتر مع الولايات المتحدة، حيث أن الحديث يدور عن أسلحة أمريكية. يائير لابيد، رئيس الحكومة في ذلك الوقت، وافق على الطلب في نهاية النقاش . ونقل التقرير عن مسؤولين إسرائيليين قولهم بأن إسرائيل لم تغير سياستها بكل ما يتعلق بتوفير الأسلحة القتالية، لكنها تمتثل للطلب الأمريكي لاستخدام أسلحته بالشكل الذي تراه مناسبا. المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي قال للصحيفة الأمريكية إنه "اعتمادا على الطلب الذي قدمته الولايات المتحدة، تم نقل معدات معينة لوزارة الدفاع الأمريكية من مخزونها ."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: ربع مليار شيكل قيمة الديون الانتخابية التي تراكمت على الأحزاب

الليكود يدين للكنيست بمبلغ 70 مليون شيكل، في حين من غير المرجح أن يتمكن حزبا "البيت اليهودي" و"ميرتس" من سداد عشرات الملايين التي يدينان بها للكنيست بعد فشلهما في دخول البرلمان

بقلم تاني غولدشتاين

تدين الأحزاب السياسية للكنيست بحوالي ربع مليار شيكل (حوالي 73 مليون دولار) من القروض التي حصلت عليها خلال سلسلة الحملات الانتخابية في السنوات الأخيرة، ومن غير المرجح أن يتمكن بعضها من إعادة هذه

الأموال. وبموجب قوانين الحملات الانتخابية، يُسمح للأحزاب بالاقتراض فقط من الكنيست حتى لا تصبح مديونة لمؤسسات خاصة. يمكّن نظام التمويل الأحزاب من اقتراض مبلغ بناء على عدد المقاعد التي تشغلها بالفعل. بعد الانتخابات، تتلقى تمويلا لتغطية القرض بناء على عدد المقاعد التي فازت بها بالفعل.

شهدت الأزمة السياسية أربع انتخابات غير حاسمة في غضون ثلاث سنوات، وبلغت ذروتها في انتخابات خامسة في نوفمبر الماضي نتجت عن الائتلاف الحاكم الحالي بقيادة حزب "الليكود". ومع ذلك، خلال تلك الفترة، واصلت الأحزاب الاقتراض لحملاتها دون سداد الأموال قبل إجراء انتخابات أخرى. وفي الفترة التي سبقت الانتخابات الأخيرة في 1 نوفمبر، زادت ديون الأحزاب بنحو 62 مليون شيكل (18.1 مليون دولار) ووصلت الآن إلى ما مجموعه 228.9 مليون شيكل (67 مليون دولار).

من هذا المبلغ ، يدين حزب الليكود الحاكم بـ70 مليون شيكل (20.4 مليون دولار)، أي حوالي ثلث الدين بالكامل وثلاثة أضعاف ما يدين به أي حزب آخر. معظم ديون الليكود تأتي من السلف النقدية التي حصل عليها قبل الانتخابات. وبلغت ديون حزبي "ميرتس" و"البيت اليهودي"، اللذان لم يصل أي منهما إلى الكنيست الحالي، 39.2 مليون شيكل و 25.1 مليون شيكل تباعا. نظرا لأنهما غير مؤهلين الآن للحصول على تمويل ما بعد الانتخابات، فليس من الواضح ما إذا كان سيكون بمقدورهما سداد القروض.

أحزاب أخرى مديونة هي "يش عتيد" (22.9 مليون شيكل)؛ "يهدوت هتوراة" (14.8 مليون شيكل)؛ "القائمة العربية الموحدة" (12.5 مليون شيكل)؛ "الصهيونية الدينية" و"عوتسما يهوديت"، اللذان خاضا الانتخابات في قائمة مشتركة (11.3 مليون شيكل)؛ حزب "العمل" (11.2 مليون شيكل)؛ و"يسرائيل بيتينو" (8.4 مليون شيكل).

يُسمح حاليا للأحزاب الموجودة في الكنيست بالحصول على قروض فقط من الكنيست، ويُحظر – منذ عام 2019 – الحصول على قروض من كيانات خاصة أو حكومية، خشية أن تؤدي هذه القروض إلى الاعتماد على البنوك والكيانات التجارية، مما قد يؤدي إلى تضارب في المصالح. الأحزاب الوحيدة المسموح لها بالحصول على قروض من كيانات خاصة هي أحزاب جديدة لم تدخل الكنيست بعد، وبالتالي فهي غير مؤهلة للحصول على تمويل للأحزاب.

تحصل الأحزاب على تمويلها بعد الانتخابات، بحسب عدد المقاعد التي فاز بها كل منها. مبلغ الدفع، المعروف باسم "وحدة التمويل"، هو 1.66 مليون شيكل (486,235 دولار) لكل مقعد في البرلمان. الأحزاب التي لا تتجاوز

نسبة الحسم لدخول الكنيست تحصل على مدفوعات فقط إذا فازت بأكثر من واحد بالمائة من جميع الأصوات المؤكدة، بمعدل وحدة تمويل واحدة لكل واحد بالمائة من الأصوات.

يهدف تمويل أحزاب الكنيست في المقام الأول إلى دفع النفقات الجارية للحزب، مثل رواتب مساعدي البرلمان. ومع ذلك، فإن الحملة الانتخابية تشكل أكبر نفقة للأحزاب عمليا وليس لها مصدر مباشر للميزانية، وبالتالي فإن الأحزاب تقترض قروضا ضخمة قبل الانتخابات. ويتم توزيع سداد القروض على أربع سنوات وأربعة أشهر. لكن إذا سقطت الحكومة خلال تلك الفترة وتم حل الكنيست، لا يمكن للأحزاب سداد القروض، كما كان الحال في السنوات الأخيرة، مما يؤدي إلى تراكم ديون هائل.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: دراسة حكومية: ما يقارب من مليون إسرائيلي عانوا من انعدام الأمن الغذائي في عام 2021

تم تسجيل تحسن طفيف منذ التقرير الأخير في عام 2016، لكن المشكلة لا تزال حادة في المجتمع العربي، حيث بلغت معدلات انعدام الأمن الغذائي 42في المئة كان ما يقارب من مليون إسرائيلي، من بينهم حوالي 665 ألف طفل، يعيشون في انعدام الأمن الغذائي خلال عام 2021، وفقا لنتائج استطلاع أجرته مؤسسة التأمين الوطني يوم الثلاثاء، وكان المجتمع العربي هو الأكثر تضررا.

بحسب التقرير، فإن ذلك يترجم إلى معاناة 16.2في المئة من الأسر و21.1في المئة من الأطفال من انعدام الأمن الغذائي. ومن بين العائلات التي لديها أطفال، عانى 19في المئة من انعدام الأمن الغذائي، بينما عانى 8.5في المئة من انعدام الأمن الغذائي الشديد. كما تأثر كبار السن، حيث عانى 12في المئة ممن تجاوزوا سن التقاعد عام 2021 من انعدام الأمن الغذائي.

وتم تعريف انعدام الأمن الغذائي على أنه عدم القدرة على ضمان الإمداد المستمر بالأغذية التي تحتوي على جميع العناصر الغذائية اللازمة للنمو السليم والصحة. وفي حين أنه يمكن أن يؤدي إلى سوء التغذية، إلا أنه ليس نفس الشيء. وفي الواقع، هو سبب رئيسي للسمنة ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمرض وزيادة التعرض لأمراض مثل كوفيد-19.

وعلى الرغم من النتائج القاتمة، لاحظت الدراسة تحسنًا في الوضع منذ المسح الوطني الأخير في عام 2016 – عندما عانى 18.1في المئة من جميع الأسر من انعدام الأمن الغذائي. وبين الأطفال، انخفض المعدل أيضا من

26.3في المئة في عام 2016 إلى 21.1في المئة في عام 2021. وأشار التقرير إلى أن المسح أُجري في ذروة انتشار جائحة فيروس كورونا، في وقت تم فيه طرد مئات الآلاف من الإسرائيليين من العمل، أو فرض إجازة غير مدفوعة الأجر عليهم.

وبينما انخفضت البطالة منذ ذلك الحين، ارتفعت تكلفة المعيشة بشكل كبير مع ارتفاع التضخم، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الأساسيات مثل الغذاء والمرافق والإسكان. وقال التقرير إن المجموعة الأكثر تضررا في إسرائيل هي المجتمع العربي، حيث كان 42.4في المئة من العائلات تعاني من انعدام الأمن الغذائي في عام 2021 – وهو معدل أعلى بثلاث مرات من عموم السكان. وكان هذا تحسنًا طفيفًا جدًا عن الاستطلاع الأخير، عندما بلغ المعدل 43.2في المئة. وبين اليهود المتشددين، الذين تتشابه معدلات فقرهم مع السكان العرب، كان هناك تحسن ملحوظ في مستوى الأمن الغذائي، الذي ارتفع من 77في المئة إلى حوالي 84في المئة، وهو مستوى يقترب من مستوى السكان عامة.

جغرافيا، كانت القدس وشمال إسرائيل، وكلاهما يعيش فيهما عدد كبير من السكان العرب، الأكثر تضررا. في الشمال، كان 27في المئة من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك 14.4في المئة يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. بينما شهدت القدس معدل 23في المئة من انعدام الأمن، بما في ذلك 9.5في المئة مع انعدام الأمن الشديد. وفحصت الدراسة أيضًا أولئك الذين تبين أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد في تقرير عام 2016، ووجدت أن 54في المئة منهم ظلوا في نفس الوضع في عام 2021.

وفي حديثه بعد صدور التقرير، وعد الوزير في وزارة الرفاه يوآف بن تسور بالعمل بشكل عاجل لتحسين الوضع. ولم يذكر تفاصيل عن الطريقة التي ينوي انتهاجها لتحقيق ذلك. وقال، بحسب موقع "والا" الإخباري، إن "أكثر من نصف مليون أسرة في إسرائيل تعيش في حالة من انعدام الأمن الغذائي – وهذه إحصائية صادمة ومؤلمة يجب معالجتها على وجه السرعة."نرى السكان الأضعف في المجتمع، في الضواحي وفي المدن، ينهارون تحت عبء كلفة المعيشة الثقيل ، ويتخلون عن الوجبات الأساسية بسبب الضائقة الاقتصادية. كل يوم، يذهب مئات الآلاف من الأطفال في إسرائيل إلى المدارس دون غداء جيد."

* * *

معاريف: ما خطة عمل إسرائيل إزاء تعزيز العلاقات بين روسيا و إيران؟

بقلم د. عومر دوستري

ترجمة: صحيفة القدس العربي

أدى الغزو الروسي لأوكرانيا في 2022 إلى تعزيز العلاقات الاستراتيجية بين روسيا وإيران، فيما تساعد إيران روسيا بوسائل قتالية وبدعم دبلوماسي. لروسيا وإيران مصالح مشتركة في مجالات عديدة: أولاً، ترى الدولتان في الولايات المتحدة تهديداً على نفوذهما، وهما معنيتان بتقليص دورها في الشرق الأوسط وأوروبا. كما أن الدولتين تعانيان من عقوبات اقتصادية فرضتها عليهما دول الغرب. ويستهدف التعاون بين روسيا وإيران تغيير ميزان القوى في الشرق الأوسط.

من ناحية إيران، يعد التقرب من روسيا مهماً في ضوء الحلف بين الولايات المتحدة وإسرائيل ودول الخليج. لروسيا وإيران مصالح مشتركة في سوريا أيضاً؛ فالدولتان تصارعان في العقد الأخير لحماية نظام الأسد في الدولة والقتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية وبعض من المنظمات الجهادية السنية في سوريا. إلى جانب ذلك، لروسيا وإيران غير قليل من المصالح المتضاربة في سوريا وفي منطقة بحر قزوين. هكذا مثلاً، من جهة، الدولتان معنيتان بالحفاظ على نظام الأسد كصاحب السيادة في سوريا وتقليص حجم النشاط الأمريكي والتركي في الدولة، ومن جهة أخرى، روسيا معنية بالحفاظ على مناطق نفوذها الحصرية في منطقتي اللاذقية وطرطوس، المجاورتين لقاطع الشاطئ السوري والحرص على استقرار الدولة وإعادة بنائها. إضافة إلى ذلك، لا ترى روسيا بعين الإيجاب التموضع العسكري الإيراني في الدولة، الذي يجر ردود فعل عسكرية إسرائيلية وتخشى من تعلق زائد لنظام الأسد بإيران. من المهم لروسيا الحفاظ على علاقات مع السعودية، الخصم الأكبر لإيران في المنطقة، وبخاصة في كل ما يتعلق بالتنسيق في موضوع إنتاج النفط وتحديد سعره في السوق.

الحرب في أوكرانيا لم تعزز العلاقات بين روسيا وإيران فحسب، بل قلبت المواجع بينهما. فإيران كما أسلفنا هي التي تساعد روسيا الآن بوسائل قتالية وبدعم دبلوماسي، بينما تستخدم روسيا المفاوضات على الاتفاق النووي مع إيران كورقة مساومة مع القوى العظمى لأوروبا والولايات المتحدة. من جهة أخرى، روسيا غير معنية لأن ترى دولة نووية، مجاورة لها، تخرق التوازن الاستراتيجي في وسط آسيا.

في هذه المرحلة، يبدو أن تعميق التعاون بين إيران وروسيا لا يشكل تهديداً أمنياً ذا مغزى على القدس. على إسرائيل أن تتابع عن كثب تواصل توريد الوسائل القتالية الإيرانية لروسيا، لأن أوكرانيا تشكل بالنسبة لإيران

منطقة تجربة مهمة لصناعة السلاح لديها، والتي ستستخدمها في مواجهة محتملة ضد إسرائيل. وإسرائيل ملزمة بالمحافظة على علاقات طيبة مع روسيا بسبب مصالحها لمواصلة المعركة بين الحروب في سوريا مع قيود قليلة قدر الإمكان.

إن الحاجة للحفاظ على سياسة حيادية تجاه روسيا قد تخلق توترات مع الإدارة الأمريكية ودول أوروبا والغرب. وعليه، فخيراً تفعل إسرائيل إذا ما واصلت المساعدة الإنسانية لأوكرانيا. وبالتوازي، عليها أن تجمع معلومات عن استخدام روسيا لوسائل قتالية إيرانية. إضافة إلى ذلك، على إسرائيل أن تتعاون مع أوكرانيا سراً لتطوير وسائل الدفاع ضد استخدام المسيّرات. إن تعاوناً كهذا سيسمح لإسرائيل بفهم أفضل قبيل التصدي لتهديد مشابه على أرض إسرائيل. إن الدبلوماسية الحكيمة، إلى جانب الحصول على المعلومات الاستخبارية، سيخدمان مصالح إسرائيل الأمنية جيداً.

* * *

هآرتس: هل يحمل اليهود جينات التدمير الذاتي؟

بقلم أنيتا شبيرا

كان مؤسسو دولة إسرائيل ضالعين في التوراة والوصايا، لكنهم تمردوا على الواقع اليهودي في الشتات وتوجهوا نحو طريق جديدة، دون انتظار المسيح والمخلص من السماء. "تم تدميره الهيكل الأول بسبب العمل الغريب وسفاح القربى وسفك الدماء. أما بخصوص الهيكل الثاني، فنعرف من الذين كانوا يحرصون على الوصايا ونعرف كل صفة جيدة لهم. لماذا تم تدميره؟ الذين كانوا يحبون المال ويكره بعضهم بعضاً كراهية غير مبررة، التي هي أصعب من العمل الأجنبي وسفاح القربى وسفك الدماء". هذه المقدمة لم تغب عن عيون مؤسسي الدولة.

إن كابوس الحرب الأهلية في القدس المحاصرة، عندما قام متعصبون بإحراق مخازن الطعام والعدو يقف على الباب، لم يكف عن إقلاقهم. السؤال الذي كان ينطوي على ذلك بخصوصهم هو: هل اليهود قادرون على أن يكونوا شعباً له دولة أم أن في أوساطهم غريزة الشجار، وميلاً معيناً للوقوف عند الصغائر، وجينات من التدمير الذاتي، التي تمنعهم من إقامة دولة لفترة طويلة، ومن تقديم التنازلات التي تكتنف وجودها، ومن التسامح المطلوب من قبل حكامها وضبط النفس في الأقوال والأفعال الضرورية لإجراء حوار يستوعب فيه الطرفان بعضهما.

اعتاد اللاساميون على مر الأجيال على عرض اليهود كشعب من الطفيليين؛ فهم غير قادرين على إقامة دولة،

لذلك يلتصقون بالعرق المحصن لأمة أخرى ويتمتعون من قدرتها على إحلال النظام والحكم. لا يوجد يهودي، قالوا، يمكنه العمل في الحقل أو أن يكون مقاتلاً. بل يمكنه العيش فقط كضيف غير مدعو داخل شعب جذري، الذي خلافاً له يمكنه إقامة دولة. تعلمنا في هذه الأثناء أن اليهود قادرون على أن يكونوا فلاحين ومقاتلين. لقد اعتقدنا أن شتيمة الكراهية المجانية تحلق فوق رؤوسنا. فها هي دولة إسرائيل تقترب من عيد ميلادها الـ 75 وبهذا تصل إلى سنوات وجود مملكة الحشمونيين، أو المظهر الأخير من مظاهر الدولة اليهودية. لكني في الأشهر الأخيرة أشعر بأن رعب مؤسسي الدولة يغمرنا من جديد من أن الشعب اليهودي غير قادر على تحمل دولة.

أساس وجود دولة اليهود كان الاتفاق بأنه داخل اليهود المستعدين لقبول الأخلاق اليهودية، لكنهم لا يقدسون الشريعة، يوجد يهود متعصبون لدينهم، ويوجد غير يهود حقوقهم الشخصية والمدنية مكفولة. هذا توازن هش، الذي لا يمكن أن يحافظ عليه إلا نظام ديمقراطي. ومن مفارقة التاريخ أن إحدى اللحظات المثيرة في سنوات وجود الدولة وحرب الأيام الستة، كانت تلك التي بدأت فيها عملية تآكل هذا الاتفاق الذي شكل عائقاً أمام الكراهية المجانية. منذ ذلك الوقت، وبدون أن نشعر، في لحظات مدهشة وفي لحظات مخيفة، شيئاً فشيئاً، حطمت هذه العملية النسيج الحساس الذي قام عليه الإجماع الوطني، وهو الاعتراف باليهود كأمة بغض النظر عن الدين، كما كتب دافيد بن غوريون في وثيقة الاستقلال "مثل كل أمة."

الاعتراف بأننا "مثل كل أمة" لا يناقض الاعتراف بأن لدينا مكونات دينية، في جزء منا أكثر وفي جزء أقل، لكن الذي يوحدنا هو التضامن القومي. لسنا "شخصاً أجنبياً مقدساً"، ولسنا أفضل من الأمم الأخرى.

أمس، عندما وقفت تحت الأمطار الغزيرة قرب ميدان "هبيما" مع جمهور واسع، مصمم على الدفاع عن الديمقراطية الإسرائيلية، شعرت بالأخوة التي تجتاز حدود الطبقات والطائفة والمعتقدات. القصيدة التي رددها من يقفون بجانبي كانت قصيدة الحاخام نحمان من بارسلاف: "الأساس – أن لا نخاف أبداً."

كانت لحظة أمل، سيتبين أن للشعب اليهودي قدرة على أن يكون شعباً يقيم دولة مع اعتراف بالالتزامات التي تكتنف وجودها. إسرائيل يمكنها أن تعيش، لكن كدولة ديمقراطية، متسامحة وعلمانية. إذا اهتزت هذه الأسس سنضطر إلى العودة والندم على الخطأ. لأنه خطيئتنا هي سبب نفينا من بلادنا.

* * *

هآرتس: في معركة السلطات: بعد "القضاء" ... "الإعلام" أمام سهام نتنياهو بتواطؤ وزيره

إن خرق التوازن بين السلطات في إسرائيل، ومحاولة منح قوة غير محدودة للسلطة التنفيذية لا ينتهيان بسحق مكانة السلطة القضائية. فحرب السلطات التي شنتها الحكومة الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو

وشركائه المتطرفين، هي متعددة الجبهات. فإلى جانب المس بجهاز القضاء ينوون المس بما يسمى "السلطة الرابعة" – الإعلام.

إن إحدى وظائف الإعلام هي الرقابة على الحكم وانتقاده. يحاول الحكم الحالي أن ينفض عنه كل وسيلة نقد ورقابة، ويبدأ بتنفيذ خطوات حقيقية ضد الإعلام الحر في إسرائيل. تصريحات وزير الإعلام الأخيرة شلومو كرعي تعكس هذه النية المغرضة. فقد أعلن كرعي نيته تقليص ميزانية هيئة البث العام "كان" بمئات ملايين الشواكل، وفقاً لفكره القائل إنه لا مبرر لأن يكون هناك بث عام في إسرائيل. إضافة إلى ذلك، فقد أعلن عن نيته اتخاذ خطوات تزيد المنافسة في سوق التلفزيون بشكل يمس باللاعبين الموجودين فيها. لم تأت أقوال كرعي من فراغ؛ فثمة شهادات وأدلة عرضت في محاكمة رئيس الوزراء في القدس تبين كيف مارس نتنياهو صلاحيات سلطوية كي ينال إعلاماً عاطفاً ويمنع النقد. وتلوح سياسة كرعي كمحاولة لتنفيذ خطط نتنياهو تلك لإضعاف الإعلام ونيل السيطرة على الرأي العام. محظور الوقوع في الخطأ: تقليص ميزانية هيئة البث العام، حتى لو تركز على ميزانية الإنتاج الخارجي فقط، يستهدف سحب البساط من تحت أقدامه. فبدون أن يعرض مضموناً واسعاً، فستتضرر مشاهدة البث الجديد للهيئة بشدة.

نجح نتنياهو في السنوات الأخيرة في تحقيق سيطرة واسعة في أجزاء واسعة من الإعلام التقليدي بواسطة رجال إعلام يكررون رسائله في كل مسألة تقريباً. وهو على ما يبدو لا يكتفي بهذا، ويعتزم تحقيق سيطرة أكثر تشدداً، ليسحق بذلك هيئة البث العام التي نجحت في المحافظة على مقاييس صحافية.

إن محاولة نتنياهو وكرعي المس بالإعلام الحر يجب أن توقف بمعارضة واضحة من حماة الحمى. على المستشارة القانونية للحكومة غالي بهرب ميارا، أن توضح بأن سحق هيئة البث العام ومحاولات السيطرة على الإعلام التجاري تشكل مساً خطيراً بحرية التعبير، وأنها لن تسمح بتحقق هذه النوايا المغرضة. كما أن هيئات بث أخرى يجب أن تقف بالإجماع ضد محاولة إسكات واحدة منها، انطلاقاً من الفهم بأن إسكاتاً كهذا هو بمثابة مرحلة في الطريق إسكات كل من لا يحسن لنتنياهو وشركائه الأشرار.

* * *

يديعوت أحرونوت: لليمين المثقف المتظاهر: لا تنخدعوا بكلمة "الاحتلال" التي تبناها اليساروفشل

بقلم بن – دروريميني

هذه ساعة الزعماء والسياسيين وغيرهم أيضاً، الذين يجب عليهم أن يوجهوا الاحتجاج، ويعرضوا بديلاً. المهمة صعبة؛ لأنه ما من اقتراح واحد قالت له الطغمة القضائية نعم. ورغم ذلك، يتبلور إجماع على الحاجة للتغيير. أي تغيير؟ ماذا يعني هذا؟ مر نحو أسبوعين منذ عرض الإصلاح، دون أن نسمع شيئاً قد يضيف للاحتجاج بضع أناس آخرين وبخاصة من الوسط واليمين المعتدل، ممن يجلسون على الجدار في هذه اللحظة.

وعندما يفتح الزعماء أفواههم يخلقون الكثير من التشويش. هكذا مثلاً نشر يئير لبيد الأسبوع الماضي مقالاً يصف فيه "آلة السم" التي كانت تحت تصرف بنيامين نتنياهو. كانت آلة سم، لا جدال في ذلك؛ فثمة أكاذيب بثت دون تردد. لبيد نفسه كان ضحية بارزة لتلك الآلة. حتى هنا هذا على ما يرام؛ غير أن "دار نشر سيلع مئير" ومعهد "كهيلت" أدخلا إلى القائمة. قرأت وفركت عيني. ما المشكلة مع دار نشر كتب تختص بالكتب المحافظة. ما المشكلة مع معهد تفكير يميني؟ قرأت قسماً لا بأس به من الكتب التي أصدرتها دار النشر ومنشورات عديدة للمعهد. اتفقت تارة وغضبت أخرى. لكن، هل يعتبرون جزءاً من السم أيضاً؟ أي كتاب نشر الأكاذيب، وأي مقال؟ حجة جيدة تنقلب على ذاتها بسبب حلقة ضعيفة فيها. إذن نعم، للبيد حجج ممتازة، لكن لماذا يحرص على المس بها؟ وقد نما يمين مثقف في إسرائيل في العقد الأخير، من يتابعه يدرك وجود خلافات بينه وبين قسم من أبواق نتنياهو. أساس الحجج موجهة لمعهد "كهيلت". يدور الحديث عن يمين ليبرالي، هكذا هي الادعاءات، يجرنا إلى هوات أيديولوجية واقتصادية بتمويل من رأسمال أمريكي يرغب في التأثير على إسرائيل. هذا شائق؛ لأن عشرات ملايين الدولارات تصل إلى إسرائيل لغرض تمويل منظمات اليسار، التي أصبحت رأس حربة في حملة الشيطنة ضد إسرائيل. هم يحاولون التأثير داخل إسرائيل؛ يؤثرون من الخارج على إسرائيل. وهم كثيرو المال. بعض من تلك الجهات تحاول تحطيم هوية إسرائيل اليهودية، وبعض آخر يحاول العمل على تصفية الدولة من خلال الترويج لفكرة "حق العودة".

لبيد الذي أعرفه بالذات خرج ضدها، حتى إنه قال في 2018: "سنتصدر خطوة تشريع هدفها منع منظمات الـ BDS من تمويل جمعيات في دولة إسرائيل تساعد في التشهير بدولة إسرائيل". برافو. لا توجد دولة سوية العقل تسمح لجهات تعارض وجودها بتمويل منظمات في داخلها. قريباً، حسب معلومات وصلتني، سيكون في هذا الشأن تشريع. أين سيكون لبيد؟ مع أم ضد؟ وعندما كان لبيد في الوسط، نال سلسلة مقالات تشهير في

صحيفة "هآرتس" بسبب توسطه، وكلما خرجت أبواق اليسار ضده أكثر أصبح أقوى. في تلك الأيام، في 2016 وبداية 2017 منحته الاستطلاعات 27مقعداً، ولليكود 24 فقط. إذن ماذا حصل فجأة؟ لكي يعود لبيد رئيساً للوزراء، عليه أن يعمل بكد في أوساط اليمين المعتدل، الليبرالي الذي يريد إصلاحاً للإصلاح القضائي. لكن تكرار شعارات تعود لليسار سيخلد حكم نتنياهو. خسارة، ليس هذا هو الطريق.

تبلور داخل إسرائيل وسط سياسي في العقد الأخير. هذه بشرى طيبة، لا تروق لقسم من اليسار. فهو يريد أن يجذب الاحتجاج إلى اليسار أكثر. احتلال ومرة أخرى احتلال. صحيح أنهم حاولوا هذا في الانتخابات، ولم يجتازوا نسبة الحسم، لكنه شعار لن يشفوا منه، فقد غرقوا فيه. والآن يريدون أن يغرقوا الاحتجاج أيضاً.

عوفر شيلح، في مقال نشره أمس، يحاول أن يدفع الاحتجاج باتجاه الاحتلال. أشاركه قلقه من خلق واقع ثنائي القومية، وهذا كفاح مهم، لكنه كفاح آخر. كما أنه قلق من مسألة المساواة. شائق هذا، لأن العقد الأخير تحديداً تميز بتقليص الفوارق. يواصل شيلح الاندفاع يساراً. لن تكون ديمقراطية، كتب يقول، في مكان يقصى فيه العرب عن المنصة. فمن يدعو إلى المنصة؟ محمد بركة، الذي حج إلى القاتل كريم يونس؟ أيمن عودة، الذي دعا رجال قوات الأمن العرب إلى ترك الخدمة؟ باختصار، يريد للاحتجاج أن يتموضع بين "ميرتس" و"المشتركة". وماذا عن آلاف المتدينين القوميين المعارضين للإصلاح؟ وماذا عن الوسط؟ وماذا عن اليسار الصهيوني؟ يمكن الافتراض بأن نتنياهو ولفين يصليان كي ينتصر شيلح، ترفرف أعلام فلسطين بفخار، ويقف على منصة الاحتجاج أحمد الطيبي ويتحدث عن الاحتلال. وسيساهمان بتوفير المنصة والأعلام. ومنذ الأزل استخف اليسار بالوسط الصهيوني والقومي. هذا هو اليسار الذي فشل، والآن يريد أن يفشل الآخرين. هذا بالضبط هو السبب الذي نحتاج فيه إلى احتجاج جدي ومسؤول، مع قيادة صهيونية. والقيادة ملزمة بعرض بديل للإصلاح، يحظى بتأييد واسع قدر الإمكان. الكرة في يدي لبيد. هو زعيم المعارضة، شريطة ألا يسير في مسار شيلح.

* * *

معاريف: حين يصل صدى "لاهاي" إلى معبر الكرامة.. إسرائيل: "العرب لا يفهمون إلا لغة القوة"

بقلم ميخائيل فرينتا

قررت حكومة إسرائيل مؤخراً اتخاذ خطوات عقابية ضد زعماء فلسطينيين عقب توجههم إلى المحكمة الدولية في لاهاي، غير أنها خطوة متهورة ليس فيها منفعة حقيقية؛ فهي تخلق دوامة ثأر قد تعظم النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني.

هكذا علمنا بأن وزير خارجية السلطة الفلسطينية أوقف في الطابور في معبر اللنبي. غير أن مثل هذه الخطوة لن تساعد إسرائيل في شيء. بل الوزير، وتمس بكرامته وبكرامة السكان الذين يمثلهم. بشكل عام، لا يتأثر رد الفعل في المجيء، وسيجد تعبيره في أعمال عدائية وفي تعاظم الكراهية. ومن سيوقف هذا؟ بالتأكيد ليست خطوات شعبوية ومتهورة كهذه.

دولة إسرائيل قوية بما يكفي كي تدافع عن نفسها في وجه قرارات المحكمة الدولية في لاهاي. من حقها أن تدافع عن نفسها في وجه كل مس بها وبمواطنيها، لكن على الحكم أن يعمل بتفكر بارد، غير حماسي، وأساساً سياسي وموضوعي. لا جدال في أن خطوات تعرض أمن الدولة للخطر من جانب الفلسطينيين تستوجب رداً، بوسعه أن يقنع الخصم بعدم جدوى خطوته ويشجعه على اتخاذ سياسة استراتيجية تليها مضاعفات بالحسبان.

إن الرأي السائد في أوساط قسم كبير من الشعب بأن "العرب لا يفهمون إلا لغة القوة"، ثبت منذ سنوات عديدة بأنه غير صحيح. الجيل الفلسطيني الحالي لا ينزع الأحذية ويفر للنجاة بروحه. هم اليوم يأتون لهجمات إرهابية نكراء، فردية أو جماعية، ويعرفون بأن احتمال الخروج منها على قيد الحياة صفري. ومع ذلك، يتعاظم العداء ومعه دوامة النزاع. حتى متى؟

إن الإهانة مس شديد لا يحتمله أي إنسان بصفته هذه. صحيح أنه رد فعل يتغير وفقاً لثقافة وتربية المهان، لكنها تجربة قاسية للغاية قد تكون لها مضاعفات ذات مغزى على حياة الإنسان كائناً من كان. وهي أليمة جداً وتهز كرامة الإنسان وإحساسه بقيمته الذاتية. الإنسان المهان يشعر بأنه محقر وقليل القيمة فيدفع لمشاعر الثأر.

يبدو أن ليس للفلسطينيين ما يخسرونه، ويؤمنون بقوة الزمن التي تستنزف شعب إسرائيل إلى أن ينالوا مطلبهم. مواطنو إسرائيل في هذه المرحلة، هم الخاسرون الوحيدون. الدولة تنجر إلى الرد على أعمال عدائية واستثمار ميزانيات طائلة تنزع الرفاه من الضعفاء. الحل وحده، سواء بالاتفاق أم من طرف واحد، هو الذي سيجلب الهدوء.

* * *

يديعوت أحرونوت: كيف يرضى العالم أن يرسم طريقه 3 دكتاتوريين؟

بقلم سيفر بلوتسكر

وزراء المالية، ومحافظو البنوك المركزية ورؤساء الشركات متعددة الجنسيات، ومديرو دور الاستثمار، والاقتصاديون في صندوق النقد الدولي والتجار في بورصة البضائع... لم يكن هؤلاء هم الذين قرروا طبيعة الاقتصاد في العام 2022، بل قرره ثلاثة دكتاتوريين سيئي الصيت والسمعة، هم: بوتين الروسي، وشي الصيني، وخامينئي الإيراني. لكل من هؤلاء الدكتاتوريين فكر متصلب تربى عليه، إلى جانب استعداد لاتخاذ خطوات متسرعة تقوم على أساس معتقدات وهمية. هذا خليط مفزع.

الأول في الطابور: بوتين. هو وقيادة الكرملين يديرون أربع معارك فاشلة بالتوازي – عسكرية، تكنولوجية (سايبر)، وإعلامية (دعاية كاذبة)، وطاقية (إغلاق توريد الغاز والنفط إلى أوروبا). الغزو العسكري لأوكرانيا لن ينتهي باحتلالها، وعقد بوتين أملاً في جبهة السايبر بإسقاط شبكات الاتصال والإنترنت في أوكرانيا وشل أدائها في غضون يوم واحد – لكن أوكرانيا أحبطت هذا بمعونة شركات غربية، من أصل إسرائيلي أيضاً. مستشارو بوتين وعدوه بانتصار ساحق في المعركة الثالثة، في الحرب الإعلامية ضد الغرب بعامة وضد أوروبا بخاصة، واحتجاج الجماهير الغاضبة الذين تضرروا بالتضخم المالي، ولكنهم أخفقوا. فتأييد أوكرانيا لم يضعف. وأخيراً، نجحت أوروبا في التحرر بسرعة مذهلة من تعلقها الخانق بالغاز الطبيعي والنفط المستوردين من روسيا، واستبدلت بهما مصدر مواد طاقة من أمريكا وشمال أوروبا وشمال إفريقيا. استيراد الغاز المسيل إلى أوروبا ازداد العام الماضي بـ 60 في المئة، وأثبتت أوروبا أن بإمكانها العودة لتنمو في ظل نجاعة طاقة ذات مغزى. هبطت أسعار الطاقة إلى مستويات ما قبل الغزو.

الثاني: شي جين بينغ، رئيس الصين، الذي قاد شخصياً سياسة صفر عدوى بكورونا، ما أدى إلى شلل مراكز الاقتصاد الصينية، وحول الدولة الكبرى سجناً في متابعة شرطية متشددة. وعندما بدأ الشعب الصيني بالتمرد، أدرك شي وزملاؤه في بكين عمق الخطأ: فُتحت الصين بفزع دون إعداد مسبق، ودون تطعيمات وأدوية، ودون جهاز صحي جماهيري يؤدي وظائفه. وهي الآن في دوامة وباء لم يسبق لها مثيل، مع توقع لمليار مريض وملايين الموتى حتى نهاية نيسان. بالتوازي مع إلغاء الإغلاقات، تنازل الحزب الحاكم عن الرقابة على شركات التكنولوجيا الكبرى، وعلى فرع العقارات الغارق في الديون، وعلى حرب التكنولوجيا حيال الولايات المتحدة في المجال الحساس للشرائح الإلكترونية. تراجع. لهذه الدرجة تبرز التغييرات التي جعلت المراقبين في

الغرب يسألون إذا لم يعد حكم شي مطلقاً كما كان. ثمة من يفسرون أيضاً سلوك بوتين في الأسابيع الأخيرة كمؤشر أولي ربما على مرونة كهذه.

الثالث هو آية الله خامنئي، الزعيم الديني لإيران. هو لا يبدي مرونة. لشدة غروره، أفشل اتفاقاً نووياً جديداً كان يمكنه أن ينقذ بلاده، وإن كان قليلاً، من الأزمة. وعلى جنون اضطهاده المتطرف والنخبة الحاكمة، تشهد الإعدامات العلنية لمعارضي النظام وقادة الاحتجاج، دون مراعاة الشجب العالمي والهياج الداخلي المتزايد. المسيّرات التي باعها الحرس الثوري بإقراره لروسيا شدّدت العقوبات ودهورت مستوى المعيشة المدنية في إيران. خامنئي نفسه أصبح موضع كراهية الجماهير المستنزفين والمنهكين. مع ذلك، كيف يواصل ثلاثتهم الإمساك بدفة الحكم، وإلى متى سينجحون في البقاء كدكتاتوريين غير آبهين بحياة المواطنين وحياة ضحاياهم. لا حكيم يعرف أجوبة هذه الأسئلة، وإن كان مصير البشرية يتعلق بها هذه السنة.

* * *

هآرتس: بعد "فيلم المختطف".. حماس في سؤال التوقيت: تغير في الأدوات أم ضيق أفق المناورة؟

بقلم عاموس هرئيل

بذل الجيش الإسرائيلي أمس جهوداً كبيرة لتجنب الإجابة عن سؤال رئيسي يطرح مع نشر فيلم حماس، الذي يظهر فيه كما يبدو المواطن الإسرائيلي افرا منغيستو: هل هذا هو المخطوف والمحتجز لدى حماس منذ اجتاز الجدار إلى قطاع غزة قبل ثماني سنوات ونصف؟ يبدو أن الغموض الذي تستخدمه إسرائيل متعمد. حماس طلبت استئناف المفاوضات بواسطة مناورة حرب نفسية، وإسرائيل تحاول أن لا تلعب حسب إملاءاتها. حتى إن مصادر سياسية طلبت من وسائل الإعلام أن تظهر المسؤولية وعدم الانجرار وراء مناورات حماس.
الفيلم الذي نشرته حماس مدته 43 ثانية إلى جانب كتابات بالعبرية والعربية ويظهر فيه شخص يتوجه للكاميرا باللغة العبرية ويقدم نفسه على أنه منغيستو، ويحتج على سلوك الدولة التي تركته هو وأصدقاؤه في الأسر. صيغ نصه بعناية وكأنه أملي عليه حرفياً على يد شخص ما استخدم ترجمة "غوغل". في المقابل، اعتقد بعض أبناء عائلة منغيستو أمس بأن الأمر يتعلق بشريط أصلي. وتسجيل فيديو منغيستو وفيلم قصير يظهر فيه المخطوف الثاني هشام السيد، الذي نشر قبل سنة تقريباً بشكل منفصل، يعتبران موثوقين. إذا كان الشريط حقيقياً، فإن حماس قد انحرفت للمرة الثانية عن المبدأ الذي تبنته سنوات كثيرة والذي تحاول التنظيمات التي تحتجز الإسرائيليين التمسك به، وهو أنه لا هدايا بالمجان. تطالب التنظيمات الإرهابية على الأغلب بثمن معين، حتى مقابل نشر إشارة عن حياة المخطوفين. هذه هي الرسائل التي نقلتها

حماس لإسرائيل في السنوات الأولى للمفاوضات التي جرت على فترات متقطعة. لماذا غيرت حماس موقفها؟ ربما لأن الطرف الفلسطيني توصل إلى نتيجة بأن إسرائيل تعرف وضع المخطوفين والمفقودين (اثنان على قيد الحياة وجثتا جنديين). لذلك، لم تعد هناك جدوى من استخدام أداة الضغط هذه.

كان توقيت النشر مهماً بالطبع، فقد أرادت حماس استغلال اهتمام الجمهور الإسرائيلي على خلفية مراسم استبدال منصب رئيس الأركان، لا سيما أن رئيس الأركان السابق، أفيف كوخافي، قد عبر في مقابلات الوداع التي أجراها عن الأسف؛ لأنه لم يتم استكمال صفقة التبادل في فترة ولايته. ولكن مناورة حماس في الحرب النفسية تعكس كما يبدو إلى جانب محاولة تحريك المفاوضات، أمراً آخر، وهو أن فضاء المناورة لدى حماس غير كبير بشكل خاص. يسود في القطاع هدوء نسبي منذ انتهاء عملية "حارس الأسوار" في أيار 2021، وحماس غير متحمسة لخرقه. باستثناء تصعيد قصير بين إسرائيل والجهاد الإسلامي في آب الماضي، الذي لم تشارك فيه حماس بشكل استثنائي، فإن هذه تعد فترة الهدوء الأطول في غزة منذ بضع سنوات. الوضع الحالي مريح لحماس؛ لأنها تملك وقتاً لإعادة قوتها العسكرية، ولأن الـ 17 ألف عامل من غزة الذين يعملون في إسرائيل يساعدون اقتصاد القطاع بشكل كبير. هذه أمور لا يتم تعريضها للخطر بسهولة، حتى من أجل الهدف الأكثر أهمية الذي يتمثل بإطلاق سراح السجناء في إسرائيل. في مثل هذه الظروف، يبدو أن أدوات الضغط المفضلة لحماس هي نشر الأفلام وليس إطلاق الصواريخ.

كيف سترد إسرائيل الآن؟ لأن المواطنين الإسرائيليين يعتبران من هامش المجتمع ويعانيان من مشكلات نفسية صعبة، فإن عائلتيهما وجدتا صعوبة حتى الآن في تجنيد الجمهور لدعم الصفقة. ووجدت عائلات الجنود صعوبة في ذلك لأن الأمر يتعلق بجثامين، وحماس تطرح مقابلها إطلاق سراح مئات السجناء الأمنيين، من بينهم أشخاص تلطخت أيديهم بدماء إسرائيليين. الثمن العالي يمنع تشكل ضغط جماهيري من أجل إجراء الصفقة. كانت هناك دلائل على تقدم محتمل في المفاوضات في نهاية فترة ولاية الحكومة السابقة. ربما كانت حماس ستظهر استعدادها لتقديم تنازلات مع التركيز على السجناء الذين يقترب انتهاء فترة عقوبتهم، والذين يعانون من مشكلات صحية، ولكن الاتصالات علقت حول الإعلان عن الانتخابات واستبدال الحكومة. رئيس الحكومة الجديد، بنيامين نتنياهو، لم يخرج عن أطواره للدفع بهذه القضية قدماً في فترة ولاياته السابقة. قبل بضعة أسابيع، استقال منسق المفاوضات الذي عينه نتنياهو، يارون بلوم، من منصبه. وسيدل القرار حول هوية المنسق القادم على أهمية يعطيها رئيس الحكومة لإعادة المخطوفين والجثامين.

* * *

هآرتس: حان الوقت للانتقال من التظاهرات إلى "الإضراب العام"

بقلم عوفرا رودنر

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

التظاهرات وسيلة ناجعة إذا واصلناها، لكن الوسيلة الأكثر نجاعة، الموجودة حقاً أمامنا، هي الإضراب. لا يوجد شيء يهدد الحكومة الجديدة أكثر من الإضراب العام، الذي يشل الاقتصاد ويهز الاجندة التي تم إملاؤها من أعلى بوساطة وسائل الإعلام والدعاية. هذه ايضا فرصة لتذكير حكومة نتنياهو – بن غفير كيف يظهر الاقتصاد عندما يضرب العمال العرب والمثليون، وعندما تضرب النساء، أو عندما يطفئ الليبراليون الأضواء في مكاتب الهايتيك.

الموضوع هو أنه من أجل الإضراب العام الناجع نحن بحاجة الى الدعم من نقابات العمال، لا سيما الهستدروت، التي توجد لها كل الأسباب كي لا تؤيد مثل هذا الإضراب، الذي كما يبدو لا يضر بحقوق العمال. ولكن هاكم سيناريو ممكنا تماماً: "الإصلاح في جهاز القضاء أصبح حقيقة واقعة، ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش ينفذ وعده الانتخابي ويطرح مشروع قانون لتقليص الحق في الإضراب (منع الإضراب في المصالح الحيوية).

رداً على ذلك تعلن الهستدروت الإضراب، لكن هذا متأخر جداً. تقصف الحكومة وسائل الإعلام بدعاية كراهية ضد نقابات العمال وتتهمها باليسارية والفوضوية، وتشرح للجمهور بأن الإضراب هو ما يشوش على "حكومة الأغلبية المنتخبة التي انتخبت بشكل ديمقراطي كي تحكم". المعسكر الليبرالي مشوش. فقد تعود على كراهية الجمعيات وتم تلقيمه بدعاية ضد الإضرابات. في غضون ذلك يمر القانون بسهولة كبيرة. يلقي بيبي خطاباً على الأمة المستنزفة عن الوضع الاقتصادي الممتاز، ويعلن لمواطني إسرائيل بأنهم أخيراً يمكنهم النوم بهدوء. لن تكون هناك إضرابات أخرى مثيرة للغضب للمعلمين، أو تأخير في جهاز الصحة أو في مطار بن غوريون.

المعنى مرعب بالطبع للمعلمات وللمربيات في الحضانات وللممرضين والممرضات وللاطباء والطبيبات. لن تكون لديهم أي وسيلة ضغط أمام الدولة التي تشغلهم عندما يطالبون بشروط معقولة في الأجهزة التي بدأت في التفكك. يدور الحديث عن منحدر زلق لكل العمال، وبالتأكيد للضعفاء. منظمات العمال يمكنها التوجه الى المحكمة العليا، لكنها ستكون خاضعة لأغلبية صغيرة جداً في الكنيست ولفقرة الاستقواء.

عندما تتحول المحكمة فعلياً الى جسم ينفذ ما تريده الحكومة فان التداعيات سيتم التعبير عنها، ليس فقط

بقمع الأقليات والمثليين والنساء، بل ايضا بسحق الحقوق الديمقراطية الأساسية جداً للإنسان والعامل.
هذه ذريعة كافية لنقابات العمال من اجل تأييد الإضراب، الآن، قبل أن تنطلق "التعديلات". ذريعة اخرى هي الخوف المعقول من التمييز ضد العرب والمثليين والنساء في أماكن العمل، والمس بالمعايير المهنية في اجهزة الدولة مثل الصحة والتعليم، انظروا الى أقوال اوريت ستروك وآفي معوز، اللذين يعملان على اضعاف هذه الاجهزة أكثر مما تم اضعافها في عهد نتنياهو.
يوجد لنقابات العمال الكثير مما ستفقده بسبب تدمير جهاز القضاء تحت حكم الثمل بالقوة، هم مرتبطون بالجهاز الديمقراطي وبالحق في الاضراب والاحتجاج. في جوهرها وهدفها هي تنتمي لمنظمات حقوق الإنسان، وليست بعيدة كما يبدو عن تنظيمات تحولت الى تنظيمات مقصاة بسبب اليسارية ("منظمات حقوق الإنسان هي تهديد وجودي على إسرائيل" - سموتريتش).
عندما يكون لنقابات العمال ذريعة للإضراب فإن قوانين اللعب تتغير. إضراب عام، ينضم اليه عمال من القطاع العام وعمال مستقلون أيضا، يضع الحكومة في وضع صعب. غير مهم كم من دعاية الكراهية ستنشرها ضد المضربين. هي لا يمكنها مواصلة أجندتها كالعادة. هذا هو مغزى الإضراب، انتهاك مشهد الحياة الطبيعية والإعلان بأن الأمور ليست كالمعتاد ووضع إشارة "توقف."

* * *

رغم أنها مستأجرة: بيع أراضي البطريركية الأرثوذكسية بالقدس لأميركي يهودي

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

أبرم رجل الأعمال الأميركي – اليهودي، غاري برنت، ومالك شركة العقارات الأميركية "أكستل"، صفقة شراء أراضي البطريركية اليونانية الأرثوذكسية في ضاحيتي رحافيا وطالبية في القدس. وبيعت هذه الأراضي بمبلغ 750 مليون شيكل، ويوجد فيها قرابة 1000 وحدة سكنية وفنادق ومبان عامة ومؤسسات ومناطق مفتوحة وأكثر من 12 قسيمة أرض. وأبرمت الصفقة بين برنت وشركة "نيوت كوميميوت"، التي تأسست في العام 2010، واشترت أراضي البطريركية بمبلغ 115 مليون شيكل، وتبيعها الآن بـ 750 مليون شيكل. واشترت "نيوت" هذه الأراضي من شركة "هيمنوتا" التابعة لـ "كيرن كييمت ليسرائيل" (الصندوق الدائم لإسرائيل – "كاكال"). ويتبين من تفاصيل قضية أراضي البطريركية اليونانية الأرثوذكسية في رحافيا وطالبية، أنها قضية سرقة أراضي من جانب مؤسسات إسرائيلية، مثل "كاكال"، التي تزعم أنها اشترت هذه الأراضي من البطريركية. وفرضت المحكمة المركزية في القدس، في نهاية العام 2021، غرامة بمبلغ 13 مليون دولار على البطريركية بعد أن طالبت بإلغاء صفقة شراء هذه الأراضي لأنها صفقة مزورة.

وفرض قاضي المحكمة المركزية في القدس، موشيه بار – عام، هذه الغرامة بالرغم من تأكيده في قرار الحكم على أن "البطريرك (الأسبق) ثيودوروس لم يوقع بخط يده على وثائق الصفقة. وتم تزوير توقيعه ولم يؤكد من قِبل (كاتب العدل المحامي أبراهام) بيري. وإلى جانب ذلك، فإن ختم البطريركية وختم البطريرك اللذان يظهران على الوثائق هي أختام أصلية، رغم أنه ليس واضحا من ختم بها الوثائق." إلا أن السلطات الإسرائيلية اعتبرت أن هذه القضية أصبحت منهية بقرار القاضي بار – عام. وبسبب هذه الصفقة المزعومة وغيرها، كانت تمارس على ثيودوروس ضغوط من طائفته، وضغوط أخرى من الحكومة الإسرائيلية التي سعت إلى الاستيلاء على هذه الأراضي من خلال تمديد فترة تأجيرها كي لا يبرم صفقات مع مستثمرين باسم السلطة الفلسطينية.

وفي العام 2000، توجه المحامي يعقوب فاينروت إلى وزيري المالية والبنية التحتية الإسرائيليين، كوكيل للسمسارين الحريديين يعقوب رابينوفيتش ودافيد مورغنشتيرن، اللذين ساعدهما شخص يدعى بينو زيسمان. وادعى السمساران وزيسمان أنهم يتواصلون مع مكتب البطريرك ثيودوروس، وأن البطريرك يوافق على توقيع صفقة، تقضي بتأجير الأراضي لمدة 999 عاما مقابل مبلغ 16 مليون دولار. ووافقت الحكومة الإسرائيلية على هذا العرض، لكن بسبب صعوبة إبرام البطريرك صفقة كهذه مع إسرائيليين، تم الاتفاق على أن يقيم رابينوفيتش شركة أجنبية باسمChristian Land in Israel ، وأن تحصل على حقوق التأجير بالائتمان لصالح "هيمنوتا". واشترط السمساران أن تكون الصفقة سرية وأن يتم تحويل المال نقدا إليهما ومن دون إصدار سندات قبض مقابل المال. كما طلب فاينروت والسمساران إضافة 4 ملايين دولار كأتعاب.

ولاحقا، نقل فاينروت شيكا بمبلغ 16 مليون دولار إلى رابينوفيتش وزيسمان، كي ينقلانه إلى البطريركية. لكن السمسارين صرفا الشيك وغادرا البلاد من دون تسليم المبلغ إلى البطريركية. وإثر ذلك سارعت "هيمنوتا" إلى تسجيل "ملاحظة معارضة" على الأراضي في الطابو، التي أثارت غضب الكنيسة الأرثوذكسية ورفعت دعوى من أجل شطب المذكرة، وأكدت أنها لم تتلق مالا وأن التواقيع مزورة. وأظهر تحقيق أجرته الشرطة الإسرائيلية أنه جرى إيداع الأموال في أوروبا وأن السمسارين حصلا على معظمها. وتم لاحقا سجنهما وتغريمهما بعد إدانتهما في محكمة إسرائيلية. وفي العام 2013، أصدرت المحكمة قرارا جاء فيه أن "صفقة الأراضي وهمية ولا صلاحية لها. ولم تشترِ هيمنوتا أي حق في الأراضي بموجب وثائق الصفقة."

يشار إلى أن قرار القاضي بار – عام، في نهاية العام 2021، جاء في إطار دعوى قدمتها "كاكال" في العام 2013، تطالب البطريركية بدفع 13 مليون دولار. وحول ذلك، قال بار – عام إن البطريرك الحالي ثيوفيلوس الثالث "أجرى في العام 2006 مفاوضات مع هيمنوتا من أجل إنهاء النزاع. وشملت المفاوضات لقاءات في القدس وتل أبيب، وشارك فيها ثيوفيلوس نفسه ومحامياه، والمحامي إلحناني من قبل هيمنوتا، والمحامي فاينتروب كوسيط." وفي أعقاب قرار بار - عام، تقرر أن تدفع "نيوت" الغرامة التي تم فرضها على البطريركية، بادعاء

أنها اشترت حقوق استئجار الأراضي. ولاحقا، نشأت خلافات بين الشركاء في "نيوت"، وبعد إجراءات تحكيم بينهم تقرر، في شباط/فبراير العام الماضي، بيع الأراضي التي بحوزتها، وبضمنها أراضي البطريركية في رحافيا وطالبية، بالرغم من أنها "مستأجرة ."واستأجرت "كاكال" هذه الأراضي حتى العام 2052.

* * *

خطة ائتلاف نتنياهو لإعادة درعي للحكومة إذا ما قررت العليا إلغاء تعيينه

ترجمة: محمود مجادلة . موقع عرب 48

يرجح مسؤولون رفيعو المستوى في الائتلاف الحكومي الإسرائيلي أن وزير الداخلية والصحة، أرييه درعي، سيقدم استقالته من حكومة بنيامين نتنياهو، إذا ما قضت المحكمة الإسرائيلية العليا، بأن تعيينه يقع ضمن دائرة "عدم المعقولية"، وبالتالي لا يمكنه الاستمرار في شغل مناصب وزارية. جاء ذلك بحسب ما أوردت صحيفة "هآرتس"، عبر موقعها الإلكتروني، مساء الثلاثاء، نقلا عن مصادر خاصة (لم تسمها). وتستند تقديرات المسؤولين في الائتلاف إلى مباحثات عقدها رئيس حزب "شاس" الحريدي، درعي، الأسبوع الماضي، مع نتنياهو وعدد من المسؤولين الكبار في الحكومة. ووفقا للتقرير، فإن مسألة استقالة درعي طُرحت في هذه الاجتماعات. وأوضحت المصادر أن استقالة درعي المحتملة ما هي إلا مناورة سياسية، وأنه سرعان ما سيعود إلى مقاعد الحكومة بعد أن يتخذ الائتلاف إجراءات تشريعية تدريجية تمهد الطريقة إلى عودته، بما في ذلك إلغاء حجة "عدم المعقولية" على نحو تدريجي بما يسمح بإعادة درعي إلى طاولة الحكومة.

وكان درعي قد صرّح الإثنين، خلال جلسة لكتلة "شاس" البرلمانية، بأنه لا يعتزم الاستقالة حتى لو قرر قضاة المحكمة العليا أن تعيينه "غير معقول"، معتبرا أن هذه "مشكلة نتنياهو"، في إشارة إلى أن الأخير هو من سيكون معنيا بقرار العليا، وبالتالي عليه إصدار قرار بإقالته إذا ما قررت المحكمة العليا إلغاء التعيين المثير للجدل.

ورغم هذه التصريحات، أشارت مصادر "هآرتس" السياسية، إلى أن درعي يعتزم الاستقالة إذا ما أصدرت المحكمة قرارا بذلك، وأن أقواله جاءت في إطار "تهديد" مبطن للمحكمة، ومحاولة للضغط عليها لتجنب إصدار قرار بإلغاء تعيينه، ملوحا بأن ذلك قد يتسبب باندلاع أزمة على صعيد الحكومة. وقدرت مصادر في "الليكود" تحدثت للصحيفة أنه حتى لو قرر درعي في النهاية عدم الاستقالة، فإن نتنياهو سيحترم الحكم القضائي ويقيله من مناصبه الوزارية. ويبدو أن الاثنين سيتخذان قرارًا مشتركًا في هذا الشأن بعد النطق بالحكم، بما يتلاءم مع قرار المحكمة. ومع ذلك، تشدد المصادر في "الليكود" على أن إلغاء تعيين درعي - عبر استقالته أو إقالته - سيكون لفترة قصيرة للغاية، إذ يعتزم الائتلاف الدفع بإجراءات تشريعية لإلغاء حجة "عدم المعقولية"، وهي أداة تمنح المحكمة العليا سلطة إلغاء قرارات إدارية للحكومة. وبالتالي سرعان ما

سيصدر نتنياهو قرارا بإعاد تعيين درعي، بحيث يكون في مأمن من المراجعة والرقابة القضائية وحجة "عدم المعقولية". ويبحث الائتلاف إمكانية الدفع بإجراء تشريعي خاطف، عبر سن قانون يقلص من حدود استخدام المحكمة العليا لحجة "عدم المعقولية" واقتصارها على المناصب الرفيعة، كخطوة أولى باتجاه إلغائها نهائيا، وذلك لتمهيد طريق درعي للعودة إلى طاولة الحكومة في أقرب وقت ممكن. في المقابل، نقلت الصحيفة عن مصادر قانونية قولها إن المحكمة العليا تملك أدوات أخرى بالإضافة إلى حجة "عدم المعقولية" لإلغاء تعيين درعي مجددا إذا ما قرر نتنياهو إعادة تعيينه بعد إقدام الائتلاف على إلغاء حجة "عدم المعقولية" بإجراء تشريعي.

هل تتجه العليا الإسرائيلية إلى إلغاء تعيين درعي؟

قد يكون لقرار العليا بشأن تعيين درعي، تأثر واسع على مستقبل الحكومة الإسرائيلية، وعلى الإجراءات التي تعتزم اتخاذها لتقويض المحكمة وسلبها أدواتها الرقابية على السلطتين التشريعية والتنفيذية. ما الخيارات المتاحة أمام المحكمة؟ ومن بين هذه الأدوات، بحسب المصادر، إلغاء قرار تم اتخاذه لاعتبارات خارجية، بسوء نية، وبالإضافة إلى أدوات قضائية أخرى. غير أن الصحيفة شددت على أن مثل هذه الخطوة يمكن أن تزيد من تعميق الخلاف بين السلطات القضائية والبرلمانية (الكنيست) والتنفيذية (الحكومة). وفي وقت سابق الثلاثاء، هدد عضو الكنيست من حزب شاس، أبراهام بتسلئيل، قضاة المحكمة العليا بشأن قرارهم المرتقب بشأن تعيين درعي وزيرا. وقال بتسلئيل إنه "إذا قررت المحكمة العليا إلغاء (تعيين) أريه درعي، فإنهم يطلقون النار على رؤوسهم. بهذا المستوى." ويأتي تهديد بتسلئيل في أعقاب تعليمات وجهها درعي مباشرة إلى الوزراء وأعضاء الكنيست من حزبه بتكثيف تصريحاتهم ضد احتمال إلغاء المحكمة العليا لتعيينه. وادعى درعي خلال اجتماع كتلة شاس في الكنيست، الإثنين، أن "على الجمهور أن يدرك أنهم (القضاة) يستهدفون الناخبين وليس أنا. والجمهور انتخبني أنا وليس قضاة العليا."

* * *

الائتلاف يبحث نصا تشريعيا مشددا لإضعاف جهاز القضاء

ترجمة: محمود مجادلة . موقع عرب 48

تستعرض لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست، في اليومين المقبلين، نصا مشددا لمخطط الائتلاف الحكومي لإضعاف جهاز القضاء عبر تعديل "قانون أساس: القضاء" لتقليص سلطة المحكمة العليا في إلغاء قوانين يسنها الكنيست وتغيير تشكيلة لجنة اختيار القضاة. وأشارت القناة 12 الإسرائيلية، مساء الثلاثاء، إلى أن الحديث يدور عن نص جديد ومشدد وضعه رئيس اللجنة، سيمحا روتمان (الصهيونية الدينية)، وهو نص مغاير عن ذلك الذي قدمه وزير القضاء، ياريف ليفين، وذلك في محاولة للالتفاف على الجدول الزمني

الذي حددته المستشارة القضائية للحكومة لتقديم وجهة نظرها القانونية بخطة ليفين، وبالتالي الإسراع في تشريع مخطط تقويض صلاحيات المحكمة العليا.

وينص التعديل الذي يطرحه روتمان على أن المحكمة العليا لن تستطيع إلغاء قوانين تسنها الكنيست، إلا عبر قرار يصدر بأغلبية مطلقة من قبل قضاة المحكمة العليا التي عليها أن تجتمع بكامل هيئتها، علما بأن النص الذي اقترحه وزير القضاء ينص على أن إلغاء قوانين سيكون بأغلبية 80% من قضاة العليا. ويشمل تشريع روتمان كذلك تعديلا على تغيير تشكيلة لجنة اختيار القضاة، ويضمن النص المقترح للائتلاف الحكومي أغلبية ثابتة داخل اللجنة، وذلك عبر وجود 6 ممثلين للائتلاف داخل اللجنة المكونة من 9 أعضاء، فيما ينص مخطط ليفين على توسيع اللجنة وضمان أغلبية ثابتة للحكومة من 7 ممثلين داخلها. كما ينص المقترح على إلغاء حجة "عدم المعقولية"، وهي العلة التي تستخدمها المحكمة العليا لإلغاء أوامر إدارية تصدر عن رئيس أو وزراء الحكومة، كما يمنح القانون الكنيست، الصلاحية لإصدار قرار بأن بعض القوانين محصنة ضد المراجعة أو الرقابة القضائية. كما يسلب التشريع المقترح من قبل روتمان، المحكمة العليا، سلطة مناقشة مسألة "دستورية" قوانين أساس يسنها الكنيست. ويأتي ذلك في محاولة للإسراع بالإجراءات التشريعية لاستكمال خطة الحكومة لإضعاف جهاز القضاء، علما بأن الانتظار حتى تقدم المستشارة القضائية وجهة نظرها المهنية بشأن خطط ليفين قد يؤخر العملية التشريعية إلى ما بعد الربيع.

* * *

تحذيرات: حكومة نتنياهو ستتفكك دون درعي

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

حذر وزير الرفاه الاجتماعي في حكومة نتنياهو "يعقوب مارجي" من حزب شاس أمس الثلاثاء، من انهيار حكومة نتنياهو حال رفضت المحكمة العليا تعيين "آرييه درعي" وزيراً، وقال "مارجي" :"**إذا رفضت المحكمة العليا تعيين آرييه درعي ولم يتم التوصل إلى حل، فلن تكون هناك حكومة، ونتنياهو يعرف أنه إذا لم يكن درعي في الحكومة فلا توجد حكومة."**

وفقاً لصحيفة هآرتس العبرية قدر مسؤولون كبار في الائتلاف يوم أمس أن "درعي" يعتزم الاستقالة من منصبه إذا قرر قضاة محكمة العدو العليا أن تعيينه لا يستند إلى المعقولية وبالتالي لا يمكنه الاستمرار في العمل كوزير، وتستند التقديرات إلى عدد من الاجتماعات عقدها "درعي" الأسبوع الماضي مع نتنياهو ومسؤولين كبار آخرين.

وأخبر درعي مساعديه أمس أنه لا ينوي الاستقالة، حتى لو قرر القضاة أن تعيينه غير مرجح، وأن هذه "**مشكلة نتنياهو** "أي أن نتنياهو سيضطر إلى إقالة درعي إذا حكم القضاة بعدم أهليته.

* * *

نتنياهو: "مظاهرة تل أبيب نظمت بأموال أجنبية"

هاجم رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو، التظاهرة التي خرجت مساء السبت الماضي في تل أبيب ضد التغييرات المخطط لها في النظام القضائي، وادعى أنها نظمت "بأموال أجنبية." وقال نتنياهو خلال اجتماع لحزب الليكود في إشارة إلى مظاهرة تل أبيب التي خرجت ضد حكومته: "التخويف هو التخويف نفسه، والتوسع واسع والجمعيات هي الجمعيات نفسها، لا جديد في ظل الأموال.. فالمال أجنبي."

بحسب تحقيق صحيفة هآرتس، فكلام نتنياهو غير دقيق، لأن المصدر الرئيسي لتمويل التظاهرة كان حركة "جودة الحكم"، وهي جمعية لا تدعمها مؤسسات أو حكومات أجنبية. من ناحية أخرى، تلقى نتنياهو نفسه عدة مرات خلال حياته السياسية تمويلاً من قبل مانحين مقيمين في الخارج، فخلال انتخابات قيادة الليكود الأخيرة التي أجريت في عام 2019، جمع نتنياهو -الذي خاض الانتخابات ضد جدعون ساعر- تبرعات بلغت حوالي 1.8 مليون شيكل: ما يقرب من 90٪ منها جاءت من رجال أعمال ورأسماليين من أستراليا والولايات المتحدة وألمانيا وجنوب إفريقيا والمكسيك وكندا وسويسرا.

غالباً ما تلقى نتنياهو تبرعات من عدة أفراد من العائلة نفسها، حيث بلغ كل تبرع ما يقرب من 12000 دولار، نظراً لأن الحد الأقصى للتبرع الواحد هو 49230 شيكلا، ومن بين المانحين "سبنسر بارتريدج" الذي يعيش في ولاية "ميشيغان" الأمريكية ويعتبر مقرباً من نتنياهو، ومؤخراً أمرت محكمة العدل العليا نتنياهو بإعادة مليوني شيكل إلى "بارتريدج" اقترضها منه لتمويل الدفاع في محاكمته، كما تلقى نتنياهو تبرعات إضافية من عائلة "فليك" من فلوريدا، والتي تعتبر أيضاً قريبة منه.

* * *

هآرتس: إستراتيجية جديدة للتفاوض

بقلم عاموس هرئيل

بذل "الجيش الإسرائيلي" الكثير من الجهود ليلة أمس "الإثنين" لتجنب الإجابة عن السؤال الرئيسي الذي نشأ مع نشر شريط فيديو لحماس، والذي شوهد فيه الإسرائيلي "أفرها مينغيستو": هل هذا بالفعل هو المخطوف الذي احتُجز منذ عبوره السياج إلى قطاع غزة، قبل أكثر من ثماني سنوات ونصف؟ يبدو أن التعتيم الذي تستخدمه "إسرائيل" متعمد.

حماس سعت إلى زعزعة قناة التفاوض من خلال تمرين حرب نفسية، و"إسرائيل" تحاول ألا تلعب بإملاءاتها، بل إن مسؤولين سياسيين طالبوا وسائل الإعلام بإظهار المسؤولية وعدم الانجرار وراء مناورة **حماس**. **كان توقيت النشر محسوباً بالطبع**، فقد سعت حماس للاستفادة من الاهتمام العام في "إسرائيل" على خلفية مراسم تبادل رئيس الأركان -والأكثر من ذلك- أعرب رئيس الأركان المنتهية ولايته "أفيف كوخافي" عن أسفه في مقابلاته الوداعية لعدم اكتمال صفقة التبادل خلال فترة ولايته. والوضع الحالي ملائم لحماس، لأن لديها الوقت لإعادة بناء قوتها العسكرية، ولأن 17 ألف عامل من غزة يعملون في "إسرائيل" يساعدون بشكل كبير في اقتصاد القطاع. يبدو أن وسيلة الضغط المفضلة لدى التنظيم هي نشر مقاطع الفيديو، وليس إطلاق الصواريخ.

في نهاية ولاية الحكومة السابقة، كانت هناك مؤشرات على إحراز تقدم محتمل في المفاوضات، لكن المحادثات تعثرت مع إعلان الانتخابات وتغيير الحكومة، رئيس الوزراء الجديد "بنيامين نتنياهو" لم يبذل قصارى جهده للترويج للقضية خلال حكوماته السابقة. وقبل أسابيع قليلة، استقال منسق المفاوضات الذي عينه نتنياهو "يارون بلوم" من منصبه، وسيشهد القرار بشأن هوية المنسق المقبل على مدى الأهمية التي يوليها رئيس الوزراء لعودة الأسرى.

* * *

قلق إسرائيلي من تفاقم الأزمات الاقتصادية للدول العربية المجاورة

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

ترصد المحافل الأمنية والاستراتيجية الإسرائيلية ما تعانيه الدول العربية المجاورة لدولة الاحتلال من أزمات اقتصادية غير مسبوقة، وانهيار اقتصاداتها واحدا تلو الآخر، لاسيما في لبنان وسوريا والأردن ومصر، بجانب الأزمة الحادة في بلدان أبعد مثل العراق واليمن وتونس، ما سيترك تبعاته وعواقبه على إسرائيل، بعد أن أثارت الأخبار في وسائل الإعلام العربية قلقا كبيرا، خاصة في الأشهر الأخيرة، لدى تل أبيب، وخشيتها من تكرار سيناريو "الربيع العربي" لعام 2011.

ذكر يارون فريدمان، المستشرق الإسرائيلي، أن "هذه الدول العربية وصلت إلى هذا الوضع بسبب هروب المستثمرين، وضعف السياحة، واجتياح موجات اللاجئين إليها، وسوء الإدارة التي أغرقت البلاد في أزمات عميقة، ولم تسمح للمواطنين بسحب أموالهم، حتى أخذت قيمة العملات المحلية تتدهور، ما أضرّ بقدرتهم الشرائية، وأخذ التضخم بالارتفاع، وانخفض التصنيف الائتماني لحدّه الأدنى، وما تعانيه هذه البلدان من نقص الوقود والأدوية وانقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة."

وأضاف في مقال نشره موقع" زمن إسرائيل"أن "المحافل البحثية الإسرائيلية ترصد كيف أن عددا من الدول

المجاورة دمّرتها الحروب الأهلية، التي أسفرت عن تدهور البنى التحتية، والتدهور الاقتصادي، ويعيش غالبية السكان تحت خط الفقر، وساعات قليلة من الكهرباء في اليوم، والزيادة الشديدة بأسعار المنتجات، فضلا عن مشاكل الحوكمة، والجريمة الآخذة في الارتفاع، وتلوث الغذاء والماء." وأوضح أن "الدول العربية المحيطة بإسرائيل يفتقر بعضها للموارد الطبيعية، واعتماد بعض اقتصاداتها على إرسال الأموال من الدول الغنية بالنفط، والمساعدات الخارجية والأمريكية، لكنها تضررت بفعل الموجات الهائلة من اللاجئين الوافدين، وتوقف تدفق النفط، وانقطاع العلاقات الاقتصادية الخارجية بشكل كامل، وغرق بعض الدول بالمخدرات المهربة، ومعاناتها في السنوات الأخيرة من تراكم ديون كبيرة، وانخفاض كبير في السياحة، وزيادة في البطالة." وأشار إلى أن "التقديرات السائدة في أجهزة الأمن الإسرائيلية تشير إلى أن الاحتجاجات العربية الداخلية على الوضع الاقتصادي قد تتطلب المزيد والمزيد من الإجراءات العنيفة من قبل قوات الأمن، ويزعزع الاستقرار بشكل رئيسي، فضلا عما سببته حرب أوكرانيا من تفاقم المشكلة في جميع بلدان المنطقة، وزيادة البطالة بشكل كبير." وأكد أن "كل هذه التطورات العربية الداخلية من شأنها أن تؤثر على الوضع الإسرائيلي الداخلي من حيث تدهور الخطر الرئيسي في الانهيارات الاقتصادية العربية، وصولا إلى عدم استقرار الأنظمة التي تعيش في سلام مع إسرائيل، مع التركيز على أطول حدودها مع المملكة الأردنية، لأن هذه الضائقة ستؤدي بلا شك لإضعاف الأنظمة وزيادة الاحتجاج ضدها، والخطر الرئيسي أن يستبدلوا بالأنظمة قادة معادين لإسرائيل كما حدث عقب اندلاع الربيع العربي."

لا تخفي المحافل الإسرائيلية أنها قلقة من قدرة القوى الإسلامية على توظيف هذه التطورات الاقتصادية السلبية لدى الدول العربية بصعودها إلى السلطة، بما في ذلك الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تعاني من أوضاع معيشية صعبة، ما قد يزعزع استقرار السلطة الفلسطينية، التي أخذت تفقد السيطرة على شمال الضفة الغربية، خاصة في جنين ونابلس. في الوقت ذاته، ترصد الأوساط الإسرائيلية ما يردده الأردنيون من تساؤلات وهم يعانون أزمة اقتصادية خانقة: هل السلام مع إسرائيل مفيد لنا فعلا اقتصاديا؟ لسوء الحظ فإن الجواب السائد بينهم هو بالنفي، ما قد يدفع دولة الاحتلال للطلب من الولايات المتحدة ودول الخليج أن تتفهم خطورة الموقف، وتخرج لإنقاذ حلفائها، على الأقل في المنطقة المحيطة بها، قبل أن تغرق في الهاوية.

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: نتنياهو يقول إن منغيستو المحتجز في غزة "على قيد الحياة"، وحركة حماس هي المسؤولة عن مصيره

بعد يوم من بث الحركة لقطات تظهر على ما يبدو إسرائيلي محتجز في القطاع منذ 2014، بدا أن رئيس الوزراء يؤكد مصداقيتها

بقلم إيمانويل فابيان

قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يوم الثلاثاء إن أفيرا منغيستو، وهو مدني إسرائيلي تحتجزه حماس في قطاع غزة منذ أكثر من ثماني سنوات، "على قيد الحياة"، بعد أن بثت الحركة ما يبدو إنه لقطات حديثة له في اليوم السابق. إسرائيل لا تكف عن مساعيها الرامية إلى إعادة أفيرا منغيستو وغيره من أسرانا ومفقودينا. لقد تلقينا أمس تأكيدًا آخر لما عرفناه دائمًا بمعنى حقيقة أن أفيرا على قيد الحياة"، قال نتنياهو بعد لقاء مع مسؤولي الشاباك في شمال الضفة الغربية. وأضاف نتنياهو "يدور الحديث عن شاب لا يتمتع بصحة سليمة والمسؤولية الكاملة عن مصيره تقع على حماس."

وحتى صدور تصريحات نتنياهو، تمسكت إسرائيل بموقفها بأنه لا يمكنها التحقق مما إذا كان الشخص الموجود في المقطع هو الرهينة المحتجز في قطاع غزة. وكان لدى عائلة منغيستو أيضًا بعض الشكوك حيال ذلك.

وقال الناطق باسم حماس حازم قاسم في وقت سابق الثلاثاء إن الفيديو تم تصويره في "الأسابيع الأخيرة" وأن إسرائيل "لن ترى جنودها الأسرى لدى القسام إلا بصفقة تبادل" للأسرى الفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل. وقد أشارت حماس مرارًا وتكرارًا إلى منغستو والأسير الثاني هشام السيد على أنهما جنديان، على الرغم من أن أيا منهما لم يخدم في الجيش الإسرائيلي أو في الأجهزة الأمنية. ودخل الاثنان القطاع من تلقاء أنفسهما في عامي 2014 و2015 على التوالي، وتقول عائلاتهما إنهما يعانيان من مشاكل عقلية.

وظل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة صامتًا يوم الثلاثاء بعد نشر حماس الشريط المصور. ولم يستجب مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ومقرره الخاص المكلف بالتحقيق في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لطلبات تايمز أوف إسرائيل للتعليق على الحادث. وينتقد مسؤولو الأمم المتحدة إسرائيل بانتظام بسبب أفعالها ضد الفلسطينيين. وتتهم إسرائيل والولايات المتحدة المنظمة الدولية في نيويورك ومجلس حقوق الإنسان في جنيف بالتحيز ضد الدولة اليهودية. ويحظر القانون الدولي أسر المدنيين، ويمنع استخدام أي سجناء للدعاية السياسية.

وقالت القناة 13 يوم الإثنين، نقلا عن مصادر فلسطينية، إنه من المتوقع أن ترسل حماس رسائل إلى إسرائيل عبر مصر قريبا للتعبير عن اهتمامها باستئناف المفاوضات بشأن الأسرى. وقدرت القناة أن نشر الفيديو يشير إلى أن حماس معنية جدا بصفقة تبادل أسرى، حيث أنها طالبت في السابق بثمن من إسرائيل مقابل أي معلومات حول الأسرى.

ولم تشاهد عائلة منغيستو أي صور أو مقاطع فيديو له منذ أن عبر الحدود إلى غزة قبل أكثر من ثماني سنوات. ويُعتقد أن ملف صوتي أصدرته حماس في يونيو 2021 لشخص مجهول الهوية قيل فقط أنه "جندي إسرائيلي" هو تسجيل لمنغيستو. وفي يونيو 2022، نشرت حماس أول فيديو للأسير الإسرائيلي الثاني، هشام السيد، وهو بدوي إسرائيلي. بالإضافة إلى المدنيين، تحتجز حماس أيضًا رفات الجنديين الإسرائيليين أورون شاؤول وهادار غولدين، اللذين قُتلا خلال نزاع استمر 50 يومًا مع الحركة في صيف 2014. وقد أجرت إسرائيل وحماس محادثات غير مباشرة في محاولة للتوصل إلى صفقة تبادل أسرى. وشهدت صفقة مماثلة للإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط إطلاق سراح 1027 أسيرًا أمنيًا فلسطينيًا.

وغالبًا ما تعمل المخابرات المصرية، التي تحتفظ بعلاقات وثيقة مع كل من إسرائيل وحماس، كوسيط في المحادثات. ومن المستبعد جدًا أن تتنازل حماس عن مسألة الإفراج الجماعي عن الأسرى الأمنيين الفلسطينيين، وهي خطوة مثيرة للجدل للغاية لا يحتمل أن توافق عليها أي حكومة إسرائيلية مرة أخرى. وكان تبادل عام 2011 للإفراج عن شاليط مثيرًا للجدل بشدة، حيث وصفه الكثيرون في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية في ذلك الوقت بأنه غير متوازن لصالح حماس. وعاد العديد من الأسرى المفرج عنهم لاحقًا إلى النشاط المسلح – بمن فيهم يحيى السنوار، الذي يشغل الآن منصب محافظ غزة.

* * *

امتداد الأزمة الإسرائيلية الداخلية للجامعات وتهديد بإغلاقها

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

في الوقت الذي تتواصل فيه الاحتجاجات الإسرائيلية على التغييرات "الانقلابية" التي تقوم بها الحكومة الجديدة، فقد وصلت تبعاتها إلى الجامعات والقطاع الأكاديمي، ما يهدد العلاقة بين الطلاب والمحاضرين، عقب تسجيل مقطع فيديو للمحاضر بيني تراختنبروت من كلية الفيزياء وعلم الفلك بجامعة تل أبيب، يقوم فيه بشتم وإهانة الطلاب الذين يدعمون الإجراءات القضائية الجديدة، ووصفهم بـ"الفاشيين المقززين." مع العلم أن مظاهرات طلابية خرجت في مختلف الجامعات احتجاجا على التغييرات القضائية، وفي وقت لاحق امتدت الخلافات إلى المحاضرين والأكاديميين، ما يمثل نقطة خلاف جديدة بين المحاضرين والطلاب، حتى أن إحدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة بار إيلان أعلنت أن الحكومة تنوي تنفيذ حملة تشريعية خاطفة

ستكون نتيجتها تغييرات من شأنها الإضرار بالديمقراطية بشكل خطير، ما يستدعي العمل معا لوقف هذه التحركات الخطيرة.

نقل ناعوم دفير، مراسل صحيفة" إسرائيل اليوم"، "أجواء جديدة من الخلافات داخل الأوساط الأكاديمية بسبب سياسات الحكومة الجديدة، باعتبارها خطيرة للغاية، لكن عددا من رؤساء الجامعات طلبوا من أعضاء هيئة التدريس عدم الإعلان عن معارضتهم للحكومة، فيما قاد عدد منهم الاحتجاجات والمظاهرات، وأغلقوا الفصول الدراسية لمدة ساعة، وخرجت المؤسسات الأكاديمية للتظاهر ضد ما يسمونه "انقلاب الحكومة." وأضاف في تقريره أن "الأكاديميين المعارضين للحكومة اعتبروا أن خطتها الحالية تهدد بالقضاء على الديمقراطية، وتفكيك منظومة فصل السلطات، ما يعني أننا أمام صراع طويل وحازم لا هوادة فيه، ومن المتوقع أن يشمل العديد من الاحتجاجات المتنوعة في الفترة القادمة داخل وخارج المقرات الجامعية، بزعم أن هذه الإجراءات ستؤدي لعدم المساواة، وإضعاف نظام القضاء، وإذا لم نشهد تراجعًا عنها، فستتواصل الاحتجاجات." وأشار إلى أن "المقرات الجامعية، خاصة في جامعتي تل أبيب والعبرية، باتت تشهد المزيد من الاعتصامات والمظاهرات التي انقسمت إلى جانبين: مؤيدين ومعارضين، وأدت المظاهرات لتوترات بين الطلاب، حتى أن طلابًا تظاهروا، ولوّحوا بالأعلام الفلسطينية ولافتات ضد الاحتلال."

أكدت تمار حداد، مراسلة صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أن "مسؤولي المؤسسات الأكاديمية ضد اتفاق الحكومة مع الحريديم المتدينين، خاصة مع حزبي "شاس ويهدوت هتوراة"، من حيث الاعتراف بالشهادات المهنية على أنها معادلة لشهادتي البكالوريوس والماجستير، ما حدا بعدد من الأكاديميين الإسرائيليين، لاسيما الحاصلين على جائزة نوبل، وصف هذا الاتفاق بأنه في تناقض حاد مع المعايير الأكاديمية، وسوف تتسبب بتعطيل النظام الأكاديمي. وأضافت في تقريرها أن "الاتفاقيات التي تبرمها الحكومة مع المتدينين ستعيد النظام الأكاديمي للوراء، وتؤدي لانخفاض جودته، مؤكدين أن اتفاقات الائتلاف بين حزب الليكود والأحزاب الأرثوذكسية المتطرفة (شاس ويهدوت هتوراة) تقف في تناقض حاد مع التعليم الأكاديمي، لأنها تسنّ قانونًا يعترف بدراسات الشهادات في البرامج غير الأكاديمية على أنها معادلة لدرجة الماجستير."

من الواضح أن الأزمة السياسية الحكومية الإسرائيلية الداخلية تمتد إلى مختلف القطاعات المدنية والاقتصادية والقضائية، وصولا إلى باقي المجالات التي تقف على تماسّ مع المجتمع الإسرائيلي، الأمر الذي من شأنه أن يصل بالأمور إلى انفجار داخلي، يشمل العصيان المدني وشلّ الاقتصاد وإغلاق الجامعات، وهذه أزمة غير مسبوقة في دولة الاحتلال.

* * *

قادة المستوطنين في غلاف غزة يشكون نقص الحماية و انكشاف مستوطناتهم

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

في أول لقاء رسمي جمع وزير الحرب الإسرائيلي يوآف غالانت مع رؤساء المجالس الاستيطانية المحاذية لقطاع غزة، عرض عليهم الاستراتيجية الأمنية لحكومة بنيامين نتنياهو الجديدة، فيما طرحوا عليه محنة الحماية في منطقتهم، مع وجود ثغرات أمنية كبيرة، طالبوا بتقليصها قبل فوات الأوان، على حد قولهم.

أكد ماتان تسوري مراسل صحيفة" يديعوت أحرونوت"، أن "اللقاء حصل في مستوطنة نتيفوت، وتناول الاحتياجات الأمنية للمستوطنات، ومن بين المواضيع التي نوقشت استخلاص الدروس والعبر من العدوان الأخير على غزة في آب/ أغسطس 2022، وقد عرض رؤساء المجالس الاستيطانية ما أسموها "القضايا الملتهبة" أمام غالانت، وتحدثوا عن عدم وجود درع كاف من الحماية." وأضاف في تقريره أن "المستوطنين اشتكوا أمام غالانت أن مدينة عسقلان على سبيل المثال تنتظر تنفيذ قرار حكومة الاحتلال السابقة بتوفير ميزانية قدرها 330 مليون شيكل للحماية، لأكثر من ثمانية آلاف أسرة من مستوطني المدينة، وأن هناك الكثير من الثغرات في الحماية الأمنية الخاصة بمستوطنات غلاف غزة والمدن الجنوبية، ولذلك نحتاج لتسريع العمليات، وتقليص الفجوات قبل أن تصبح أكثر من اللازم." وأوضح أن "لقاء غالانت مع رؤساء سلطات المنطقة الجنوبية تناول سبل تعزيز الاستيطان في الجنوب، والحفاظ على أمن المستوطنين، فيما عرض رؤساء المجالس الاستيطانية التحديات والاحتياجات المستقبلية للمستوطنين، وعرض عليهم الوزير الاستراتيجية الأمنية لحكومة نتنياهو، معتبرا أن التهديد الإيراني على رأس أولوياتنا."

وأوضح أنه "قبل عقد من الزمن، نصّت الحكومات وأجهزتها الأمنية على أن المستوطنات الواقعة على بعد سبعة كيلومترات من قطاع غزة يحق لها الحصول على مزايا الحماية مثل المستوطنات المجاورة، لكن المشرعين في الكنيست لم يأخذوا في الحسبان أن الوضع على الأرض سيتغير من حيث تصاعد قوة المقاومة، وقدرتها على توسيع رقعة استهدافاتها للمستوطنين، ما أثر على نسيج حياة المستوطنين الذين تجري حياتهم اليومية بالكامل في نطاق سبعة كيلومترات."

يأتي لقاء غالانت مع قادة المستوطنين مع تخوفهم من تصعيد عسكري، رغم الهدوء الأمني القائم فيها، لأن المواجهة قد تنطلق خلال يوم واحد، في ظل ما تشهده الحدود من أجواء القلق النسبي، بحيث قد تنتقل حياة المستوطنين من الحياة العادية إلى حالة الطوارئ، زاعمين أنه ليس من المعقول أن تحدد المقاومة للمستوطنين أجندة حياتهم اليومية، حتى باتوا أسرى ورهائن لها.

* * *

الاحتلال يسعى لمنح جنوده حصانة من التحقيق بجرائم قتل الفلسطينيين

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

حذرت أوساط عسكرية في جيش الاحتلال من أن الاستجابة لما ورد في اتفاق الائتلاف الحكومي بشأن عدم التحقيق مع جنود من قبل النيابة العسكرية، سيعرضهم إلى الاعتقال في الخارج من قبل محاكم دولية.

كشف يوآف زيتون المراسل العسكري لصحيفة يديعوت أحرونوت، أنه "من المتوقع أن يعارض جيش الاحتلال مبادرة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، وبموجبها سيتم منح الجنود حصانة تلقائية من المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي يرتكبونها أثناء نشاطاتهم العدوانية ضد الفلسطينيين، مع العلم أنها مسألة مثيرة للجدل وهي مدرجة في اتفاق حزبي الليكود والعصبة اليهودية، وبحسبها فلن يتم التحقيق مع الجنود والضباط في الشرطة العسكرية، ولن يواجهوا محاكمة جنائية أثناء خدمتهم العسكرية، وبعدها، حتى لو ارتكبوا جرائم جنائية ضد الفلسطينيين." وأضاف في تقريره أن "مشروع القانون الأصلي تم طرحه في الكنيست قبل عام حين كان بن غفير وأعضاء اليمين في المعارضة، ولم يتم تمريره، وبموجبه سيتم منح الحصانة للجنود إذا ارتكبوا جرائم النهب، وتدمير المعدات، وأخذ الرشاوى، والإساءة والإذلال والعنف تجاه الفلسطينيين غير المنخرطين في أنشطة قتالية، وبالتالي فإن أعمال العنف التي يرتكبها جنود الاحتلال ضد المسلحين الفلسطينيين لن يتم التحقيق فيها على الإطلاق."

وأشار إلى أنه "تم تقديم مشروع قانون مماثل مؤخرًا من عضو الكنيست حنوك ميلبيتسكي من الليكود، ووفقًا لها فلن يكون بمقدور سوى لجنة خاصة وخارجية تضم ضباطًا كبارًا وقضاة رفع الحصانة عن الجنود، بعد فحص الحادث، وإحالة التوصيات لوزير الحرب، وهذا إجراء قد يستمر لأسابيع وشهور، ولن ينتهي إلا بعد ظهور شك أن الجندي تصرف بشكل خبيث، وإذا وجدت أن الجندي ارتكب إهانة خطيرة خلال نشاط عملياتي بسبب الإهمال، فلن يتم التحقيق معه على الإطلاق." وأوضح أنه "في الأيام الأخيرة ساد انطباع داخل الجيش أن مطالب الوزيرين بن غفير وبيتسلئيل سموتريتش تم تجميدها، بعد أن وعد بنيامين نتنياهو رئيس الأركان السابق أفيف كوخافي بأنه سيتم السماح للجيش بالتعبير عن موقفه قبل أي تشريع أو قرار نهائي يخص عملياته العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لكن الجيش لم يعلق بعد على المبادرة رسميًا، ولم يبدأ بعد العمل الرسمي للطاقم لتشكيل مواقف ضد هذه الخطوة."

ونقل عن عدد من المحامين العسكريين توقعهم أن "يعارض المدعي العام العسكري هذه المبادرة، بزعم أن التحقيقات الداخلية ستساعد في حماية الجنود من التحقيقات بارتكاب جرائم الحرب في المحكمة الجنائية الدولية، فضلا عن كونه سيمنح الجنود صلاحية لاستخدام القوة المفرطة والعنف ضد الفلسطينيين، سواء كانوا مسلحين أو مدنيين، وهذه المبادرة لن تكون في صالح الموقف الإسرائيلي أمام العدالة الجنائية الدولية."

وأكد أن "هذه المبادرة الإسرائيلية سوف تضرّ بفاعلية التحقيقات العسكرية مع الجنود، من خلال تعطيلها

وتأخيرها، وستكون نتائجها محدودة، لاسيما في الحوادث العملياتية غير العادية التي تشهدها الضفة الغربية وقطاع غزة في العدوانات التي يشنها الجيش على الفلسطينيين، ما سيتناقض مع الجوانب السياسية والقانونية المتعلقة باستخدام الأسلحة، وقوانين الحرب الدولية، والامتثال للقانون، ما سيفقد الجيش أدوات الدفاع ضد الاتهامات الدولية بارتكاب جرائم الحرب."

وانطلق بن غفير في مبادرته الخطيرة هذه بزعم أن "هناك كيانات قانونية في الدولة تستخدم الاسم الرمزي لمحكمة لاهاي، أو أوامر التوقيف الدولية لإحباط تحركات حكومة منتخبة، وقد حان الوقت كي تتوقف النيابة العسكرية عن إخافتنا."

تجدر الإشارة إلى أن دولة الاحتلال واحدة من 124 دولة وقعت على اتفاقية روما، وبموجبها يمكن محاكمة جنودها وضباطها على جرائم ارتكبوها أثناء نشاط عسكري ضد الفلسطينيين، ما سيجعل المبادرة الحكومية الجديدة تشكل خطرًا حقيقيًا عليهم، في ظل تقديرات كبار الفقهاء القانونيين العسكريين أن التحقيقات تمثل درعا قانونيا ضد التعرض للمحاكمات الدولية، التي لا تعترف بالحصانة الجماعية لجنود الاحتلال، وبالتالي فسيكون ثمن هذه المبادرة الخسارة الكاملة. كما أن منح الحصانة الشاملة لجنود الاحتلال سيجعلهم يشعرون بالحماية من أي انتقاد، وسيتصرفون بصورة تطمس الحدود الحالية، وفقدان السيطرة، ومزيدا من تدهورهم الأخلاقي، لأنه سيتصرف بثقة مفرطة بالنفس، بزعم أنها تحميهم من الملاحقة القضائية الدولية، ما سيجعل من الحصانة الشاملة أمرا لا يمكن قبوله، مع أنه ما لا يقل عن 95٪ من تحقيقات وزارة الحرب في الجرائم تنتهي دون ملاحقة جنائية، وهناك مئات التحقيقات سنوياً تنتهي بالعادة بإغلاقها ضدهم

* * *